23

وزيرا الصناعة و الكهرباء يبحثان آليات تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى في المشتروات الحكومية

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

أغسطس ٢٠٢٠

العدد الثالث والعشرين

وزيرة التجارة و الصناعة تستعرض أمام الرئيس السيسي رؤية الوزارة لتوطين صناعة المركبات الكهربائية و النهوض بصناعة الغزل و النسيج

وفد من قيادات التجارة والصناعة يتفقد مقر الوزارة بالعاصمة الادارية الجديدة

وفد من كبريات الشركات الإيطالية يزور مصر قريباً

التنظيم والإدارة يبحث تدريب موظفي الدولة اليكترونيا

بكل فخر صنع في مصر ... مبادرة علامة الجودة المصرية

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

وزيرة التجارة و الصناعة تستعرض أمام الرئيس السيسي رؤية الوزارة لتوطين صناعة المركبات الكهربائية و النهوض بصناعة الغزل و النسيج

وزيرا الصناعة و الكهرباء يبحثان آليات تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى في المشتروات الحكومية

باب مجتمع الموظفين ٢٨

التنظيم والإدارة يبحث تدريب موظفي الدولة اليكترونيا

باب هيئة فى سطور ٣٠

التمثيل التجاري المصري Egyptian Commercial Service-ECS

باب بكل فخر صنع فى مصر ٢٠

باب حول العالم ٢٤

التسويق الرقمي والمعارض الإفتراضية ...ومستقبل التجارة العالمية

باب ما وراء الارقام ٢٦

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

وزيرة التجارة و الصناعة تستعرض أمام الرئيس السيسي رؤية الوزارة لتوطين صناعة المركبات الكهربائية و النهوض بصناعة الغزل و النسيج

استعرضت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة رؤية الوزارة لتطوير صناعة السيارات ووسائل النقل الكهربائية و منظومة القطن المصري وذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والسيد/هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام ، واللواء مصطفى أمين مدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة .

وقد وجه الرئيس السيسي خلال الاجتماع بالتركيز على الآفاق المستقبلية لصناعة المركبات الكهربائية، وذلك بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها ونقل أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية في هذا الصدد للصناعة الوطنية وذلك بهدف مسايرة التقدم العالمي في صناعة السيارات والحفاظ على البيئة، فضلاً عن توطين صناعة السيارات في مصر والوصول لأكبر قدر ممكن من نسب التصنيع والإنتاج المحلي.

وإستعرضت الوزيرة خلال الإجتماع مختلف المحاور التصنيعية والتجارية لاستراتيجية صناعة المركبات الكهربائية خاصة وأن مصر تعد سوقاً واعدة لصناعة وسائل النقل بشكل عام، لا سيما السيارات والأتوبيسات الكهربائية، وذلك في إطار توجه الدولة للتوسع في المشروعات الاستراتيجية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتي تهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين.

كما تناول الاجتماع خطة الدولة الطموحة للنهوض بصناعة الغزل والنسيج وإعادة القطن المصري إلى سابق عهده، من خلال وضع تصور متكامل لمنظومة القطن بجميع محاورها الزراعية والتجارية والصناعية.

كما تم استعراض جهود الدولة لتحديث قطاع الغزل والنسيج، والتى تتضمن تطوير المحالج والتجهيز والتصنيع، وكذلك تطوير عملية زراعة القطن بالتنسيق مع وزارة الزراعة ، خاصة وأن صناعة الغزل والنسيج تعد من الصناعات كثيفة العمالة، فضلاً عما تمتلكه مصر من ميزات تنافسية في إنتاج القطن.

وقد عرضت أيضاً جهود الوزارة للنهوض بقطاع الصناعة فى مصر من خلال التركيز على الارتقاء بالصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزات نسبية لمواصلة انشاء المجمعات الصناعية الجديدة في كافة محافظات الجمهورية والتى تسهم في توفير الالاف من فرص العمل الجديدة.

وقالت إن مصر متميزة في صناعة الغزل والنسيج وستعود كما كانت عليها، موضحة أن الدولة تعمل حالياً على تطوير منظومة متكاملة لزراعة وتجارة وتصنيع القطن.

وأضافت أن هناك تعاون مشترك بين الوزارة ووزارة قطاع الأعمال لاستخدام المساحات الموجودة بشركات القطاع لجذب الشباب وإتاحة التدريب المميز لهم في مجال صناعة الغزل والنسيج بكافة مراحله، وكذلك الملابس الجاهزة

وأوضحت الوزيرة أنه سيتم طرح المجمعات الصناعية بشروط مبسطة جدًا، وتيسيرات كثيرة سواء في التدريب أو بالتمويل، مشيرة الى انه تم تخصيص مجمع بالمحلة الكبرى لصناعة المنسوجات، وتوفير برامج تدريبية للمتقدمين، وكذلك التمويل الكامل لدعم كافة المشروعات .

ونوهت جامع أنه يوجد ١٣ مجمع صناعي على مستوى ١٢ محافظة، بينها مجمعات مخصصة للغزل والنسيج ، مشيرة الى انه سيتم توفير وحدات للمشروعات ودورات تدريبية للشباب الراغبين في العمل في المجمعات الصناعية.

و تعلن تفاصيل مبادرة إحلال المركبات المتقادمة وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي

أكدت السيدة/نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة أن مبادرة إحلال المركبات المتقادمة تعد إحدى المبادرات القومية الهادفة إلى الإرتقاء بنمط حياة المواطن المصرى ودعم الصناعة الوطنية فضلا عن تعظيم الاستفادة من توافر واكتشافات الغاز الجديدة في مصر مؤخرا مشيرة الى ان المبادرة تدعم توجهات الدولة لإستخدام الغاز كوقود بديل عن السولار والبنزين، وهو ما يحقق وفرا اقتصاديا وماديا، إلى جانب البعد البيني من خلال تقليل الإنبعاثات الضارة للوقود التقليدى.

وقالت الوزيرة ان الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بتصميم برنامج متكامل لتحويل السيارات المتقادمة؛ سواء أجرة أو ميكروباص إلى العمل بالغاز الطبيعى، كما وجه الرئيس مؤخرا، بإدخال السيارات الملاكي لهذا البرنامج ، وخاصة السيارات التي مضى على صنعها أكثر من ٢٠ عاما.

واضافت جامع أن المبادرة تستهدف الارتقاء بوسائل نقل الأفراد، من حيث توفير وسائل الأمان والراحة، إلى جانب تشغيل مصانع السيارات، عن طريق الاستفادة من الطاقات غير المستغلة لمصانع السيارات والصناعات المغذية لها، إلى جانب تقليل معدلات التلوث وتقليل الانبعاثات الضارة للمركبات في ضوء تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، وهو الأمر الذى يسهم فى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة للحد من استهلاك المحروقات الأكثر عبئا.

وأوضحت وزيرة التجارة والصناعة ان كل هذه الأهداف تعزز مع الاستفادة من شبكة الطرق الحديثة التى نفذتها الدولة مؤخرا، مشيرة إلى أنه تم إجراء حصر بالتعاون مع وزارة الداخلية للسيارات المتقادمة حيث بلغ عددها ١,٨ مليون مركبة حيث تتضمن المبادرة تحويل ١٤٧ ألف مركبة تعمل بالبنزين إلى العمل بالغاز على مدار ٣ سنوات، بالتنسيق مع وزارة البترول بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، وهذا البرنامج له مميزات متعددة، حيث سيتم إطلاق حملة إعلامية موسعة للترويج لهذا البرنامج ومميزاته.

ونوهت الوزيرة إلى أن هناك ٢٤٠ ألف سيارة ميكروباص تعمل بالسولار تبين وجود صعوبة في تحويلها إلى العمل بالغاز، الأمر الذي أدى إلى التفكير في إحلالها بشكل متكامل بسيارات جديدة تعمل بالغاز بنظم تمويل ميسرة لأصحابها، من خلال خطة يمتد زمنها إلى ٤ سنوات.

كما أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن هناك برنامجا لإحلال خمسين ألف سيارة تاكسي تعدى عمرها ٢٠ عاما على مدار عامين مخصص له ١٠ مليارات جنيه فضلاً عن ١,٣ مليون سيارة ملاكى تم حصرها مبدئيا ضمن خطة تحفيز الإحلال التدريجى للسيارات الخاصة والتى تعدى عمرها ٢٠ عاما ، لافتة إلى أنه سيتم إتاحة برامج تمويلية ميسرة لأصحاب المركبات ، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء محطات الغاز الطبيعي على مستوى كافة محافظات الجمهورية.

وأضافت الوزيرة أن البرنامج يعد برنامج قومي حيث يمنع عمل كل المركبات والميكروباصات التي تعمل بالسولار، وأي مركبات تعمل بالبنزين ومتقادمة مثلما يحدث حاليا، لافتة إلى أن كل ذلك يسهم في ارتفاع مستوى معيشة المواطن، بالإضافة إلى أنه على المستوى القومي يخفض في مستوى العجز في الميزان التجاري.

وأوضحت الوزيرة أنه سيتم إطلاق مبادرة أخرى لتشجيع تحويل السيارات الجديدة المؤهلة إلى العمل بالوقود المستدام، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية، بحيث يكون كل ما يتم ترخيصه من سيارات جديدة يعمل بالوقود المزدوج (بنزين / غاز طبيعي)، بما يسمح باستخدام الغاز الطبيعي كوقود، مشيرة إلى أن من أهم شروط الالتحاق بهذه المبادرة هو أن تكون جميع المركبات المؤهلة للمبادرة مُصنعة محلياً ومستوفاة نسبة التصنيع المحلى المقررة من وزارة التجارة والصناعة، وكذا أن تكون السيارة المؤهلة عاملة بالغاز الطبيعي أو بالوقود المزدوج (بنزين /غاز طبيعي)، بما يتوافق مع كافة اشتراطات الأمان والسلامة.

وحول المزايا والحوافز الخاصة بهذه المبادرة، أكدت الوزيرة أن ذلك يتم بالتنسيق مع وزارة المالية، حيث تتضمن المبادرة توفير مزايا ضريبية للمستهلك النهائيّ، بالإضافة إلى وجود برنامج تمويلي بفائدة ميسرة من خلال البنوك العاملة التابعة للبنك المركزي، وكذا جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، إلى جانب التمتع بحوافز جمركية لمصنعي المركبات، كنوع من التحفيز على الإنتاج، بالإضافة إلى توفير جزء من مقدم السيارة من مقابل تخريد السيارات المتقادمة.

وأضافت جامع، أنّ أي شخص لم يمر على سيارته ٢٠ سنة وتعمل بالبنزين وقدرة موتورها لا تقل عن ٧٠٪، يمكنه التوجه لأي من المراكز الخاصة بتحويل الغاز التابعة لوزارة البترول.

وأوضحت أن هناك برامج تمويلية بفائدة ميسرة من خلال البنوك لتحويل السيارات للعمل بالغاز، وأن قيمة التحويل البالغة من ٨ إلى ١٢ ألف جنيه سيتم تسديدها بالتقسيط بمبالغ زهيدة على فاتورة الغاز (من سنة إلى ٥ سنوات)

وأكدت الوزيرة أن هذه الخطوة لن تتم إلا بعد الانتهاء من البنية التحتية عبر توفير قدر أكبر من محطات الغاز الطبيعي التي لا تتجاوز حتى الآن ١٩٠ محطة حيث تستهدف وزارة البترول إنشاء ٣٦٦ محطة أخرى بتكلفة ٦,٧ مليار جنيه.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع وزير الكهرباء والطاقة المتجددة آليات تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى في المشتروات الحكومية والتعديلات المقترحة على القانون

استقبلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة حيث تناول اللقاء آليات تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى في المشتروات الحكومية وبصفة خاصة فى المشتراوت الخاصة بالمشروعات التي تنفذها وزارة الكهرباء وشركاتها التابعة، كما استعرض اللقاء التعديلات المقترحة على القانون والهادفة إلى إنفاذ القانون بشكل فعال.

حضر اللقاء المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات والمهندس جابر الدسوقي رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر والمستشار هشام رجب المستشار القانوني لوزيرة التجارة والصناعة والدكتور أحمد فكرى عبد الوهاب عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات والدكتور أمجد سعيد/ المستشار القانوني لوزير الكهرباء والطاقة المتجددة بالإضافة إلى المهندس محمد حمدي عبد العزيز عضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات.

وقد أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن قانون تفضيل المنتج المحلى يستهدف وضع الصناعة الوطنية على قدم المساواة وضمان منافسة عادلة مع الواردات القادمة من الخارج للمشروعات المقامة بالسوق المصري، مشيرة إلى أهمية الحفاظ على الصناعة الوطنية باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل بالاقتصاد القومي.

وأشارت جامع إلى أهمية نشر ثقافة أفضلية المنتج المحلى بالمشروعات القومية ومشروعات القطاع الخاص خاصة وأن الصناعة المصرية شهدت في الآونة الأخيرة تطورات تقنية وتكنولوجية كبيرة تؤهلها لمنافسة المنتجات العالمية، لافتةً إلى أن القانون يستهدف مساندة الصناعة الوطنية وتحفيز المستثمرين لضخ استثمارات جديدة في المجال الصناعي للاستفادة من الميزات التفضيلية الممنوحة للمنتج الصناعي المصري بالمشروعات الحكومية.

ولفتت الوزيرة الى ان الهدف من تعديل القانون هو المساهمة في ضمان حصول الصناعة المحلية على حصة عادلة في المشتروات الحكومية وتمكينها من المنافسة مع المنتجات المثيلة المستوردة، لافتة الى اهمية التزام المنتجين بمعايير الجودة العالمية باعتبارها عاملا رئيسيا في قدرة هذه المنتجات على المنافسة مع المنتجات المثيلة المستوردة.

ومن جانبه أوضح الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة حرص الوزارة على منح أفضلية للمنتجات المحلية في المشروعات التي تنفذها الوزارة خاصة في ظل توافر منتجات على درجة عالية من الجودة والتميز، مشيرا إلى ان الصناعة تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق مؤشرات إيجابية في معدلات نمو الاقتصاد القومي.

وأشار شاكر إلى أن الـ٦ سنوات الماضية شهدت تنفيذ العديد من المشروعات في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في مختلف ربوع مصر، لافتا الى ان المنتجات الوطنية ساهمت بالنسبة الأكبر في توريدات هذه المشروعات.

وبدوره أكد المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية إ أن قانون تفضيل المنتج المحلى يستهدف تطوير الصناعة الوطنية والحفاظ على معدلات النمو بها في ظل المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً، لافتاً إلى أهمية تضافر جهود الحكومة المصرية والمجتمع الصناعي لزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري لتمكينه من المنافسة في السوقين المحلى والعالمي.

وأشار إلى تطبيق قانون تفضيل المنتج المحلى على مشروعات القطاعين العام والخاص بهدف مساندة المنتج المحلى في مختلف قطاعات الصناعة الوطنية، لافتاً إلى أهمية إلزام الصناعات المصرية بتوريد منتجات مطابقة للمواصفات العالمية للمشروعات المقامة بالسوق المصري.

و تبحث مع اعضاء المجلس التصديرى لمواد البناء والصناعات المعدنية سبل الارتقاء بصادرات القطاع خلال المرحلة المقبلة

عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إجتماعا موسعا مع أعضاء المجلس التصديرى لمواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية برئاسة الدكتور وليد جمال الدين - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - حيث تم إستعراض سبل تنمية وتطوير كافة الصناعات التابعة للقطاع وإمكانيات زيادة الصادرات المصرية لمنتجات القطاع لمختلف الأسواق العالمية والتحديات التى تواجه تطوير منتجات القطاع وسبل حلها بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية المعنية .

وقالت الوزيرة أن قطاع مواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية يمثل أحد القطاعات الرئيسية بالصناعة الوطنية حيث يسهم بنحو ٢٥٪ من الصادرات المصرية للأسواق العالمية وبقيمة ٥ مليار دولار سنويا إلى جانب تغطية غالبية إحتياجات السوق المحلى من المنتجات المستخدمة فى قطاع الإنشاءات مشيرة إلى حرص الوزارة على زيادة الصادرات المصرية لمنتجات القطاع للأسواق العالمية خلال المرحلة المقبلة وذلك من خلال إستقرار منظومة الصناعة الوطنية والتغلب على كافة معوقات التصدير الحالية والمستقبلية وزيادة الميزة التنافسية للمنتج المصرى.

ولفتت إلى أن هذا القطاع يضم عدد كبير من الصناعات العملاقة فى الاقتصاد القومى وعلى رأسها صناعة الحديد والصلب والأسمنت والسيراميك والأدوات الصحية والمحاجر والرخام والتى تسهم في تعزيز معدلات نمو الاقتصاد المصرى ، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم بدور محورى للتنسيق بين كافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية والقطاع الصناعي للتغلب على كافة التحديات التى تواجه كافة الصناعات المصرية

وأشارت جامع إلى حرص الوزارة على مساندة تكلفة الشحن لكافة القطاعات التصديرية ومن بينها قطاع مواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية وذلك لأسواق دول القارة الإفريقية والتى تمثل مقصدا هاما للصادرات المصرية فى مختلف الصناعات التابعة لقطاع مواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية ، ومن جانبه اكد الدكتور وليد جمال الدين رئيس ط المجلس التصديرى لمواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية بأهمية دعم الحكومة لهذا القطاع الهام والذى يمثل القاطرة الرئيسية للصناعة المصرية وأحد أهم القطاعات التصديرية بالاقتصاد القومى ،مشيرين إلى أن القطاع يمتلك إمكانيات كبيرة لمضاعفة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب .

واشار الى أن صادرات قطاع مواد البناء حققت خلال النصف الأول من العام الجارى زيادة ملحوظة بنسبة قدرها ٢٤٪ حيث بلغت ٣ مليار و ٢٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٢ مليار و ٤٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى ،مشيرا إلى أن أهم الأسواق المستقبلة لمنتجات قطاع مواد البناء تتضمن الإمارات العربية المتحدة وكندا وإيطاليا والسعودية وليبيا والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والسودان وأسبانيا .

كما طالب أعضاء المجلس بأهمية تدشين خطوط ملاحية مباشرة مع أسواق دول القارة الإفريقية لتكون مصر محورا تصديريا عالميا لدول القارة إلى جانب زيادة الصادرات المصرية لهذه الأسواق والتى تحظى فيها منتجات القطاع بقبول ورواج كبير ،مشيرين إلى أن منتجات مواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية المصرية تستحوذ على حصص سوقية كبيرة بأسواق دول قارة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

وزيرة التجارة والصناعة تشارك في اللقاء الشهري لغرفة التجارة الأمريكية

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه يجرى حاليا صياغة برنامج جديد للمساندة التصديرية وذلك بدعم وتوجيه من دولة رئيس مجلس الوزراء وبالتنسيق والتعاون مع كافة القطاعات التصديرية المستفيدة وذلك بهدف الوصول الى برنامج أكثر فاعلية من البرنامج الذي تم إقراره العام الماضي والذي واجه العديد من التحديات في عملية التطبيق، مشيرة الى ان حدوث توافق على البرنامج الجديد سيسهم في تحقيق مستهدفات الحكومة لزيادة معدلات التصدير مع الاخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة نشاط كل قطاع تصديري الامر الذي ينعكس على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في الاسواق الخارجية مع فتح اسواق تصديرية جديدة

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير عبر خاصية الفيديو كونفرانس في اللقاء الشهري لغرفة التجارة الأمريكية برئاسة الدكتور/ شريف كامل رئيس الغرفة تحت عنوان «استراتيجية مصر الصناعية والتجارية، تطورات ما بعد الأزمة»، أدار الجلسة السيد/ محمد شلباية، عضو الغرفة.

وقالت الوزيرة ان الوزارة حريصة على دعم مجتمع الأعمال باعتباره شريكا أساسيا للحكومة في تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة بما يسهم في الحفاظ على سير عجلة الإنتاج والحفاظ على العمالة الحالية بالمصانع والشركات في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، مشيرة إلى أن الوزارة في تواصل مستمر مع كافة الوزراء المعنيين للعمل على ازالة التحديات التي قد تواجه مجتمع الأعمال.

وشددت جامع على حرص الوزارة على دعم المستثمر الأجنبي إلى جانب المستثمر المحلي خاصة وأن المستثمرين الأجانب يسهمون إلى جانب ضخ الاستثمارات في الاقتصاد المصري وتوفير العملة الصعبة إلى مد الصناعة المحلية بالتكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات فضلا عن توفير فرص عمل للشباب الأمر الذي يسهم تدريجيا في تعميق المنتج المحلي، مشيرة إلى أن مصر تتمتع ببيئة تشريعية عالية الجودة مدعومة بمناخ أعمال جاذب للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى مناطق اقتصادية واستثمارية رائجة مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وفيما يتعلق ببرنامج المساندة التصديرية، أوضحت الوزيرة أنه رغم انتهاء العمل بالبرنامج خلال شهر يونيه الماضي والذي استفاد منه عدد كبير من الشركات إلا أن الوزارة تواصل صرف المساندة للشركات بصفة استثنائية، بالتنسيق مع وزارة المالية وذلك بناءً على موافقة مجلس الوزراء؛ مشيرة إلى أنه يجرى حالياً مراجعة الإجراءات والمستندات المطلوبة لصرف المساندة وذلك بهدف القضاء على البيروقراطية والتنسيق مع الوزارات المعنية من خلال ميكنة العمل داخل صندوق تنمية الصادرات وذلك في إطار جهود الوزارة لزيادة الصادرات خاصة في ظل الاهتمام الكبير القيادة السياسية لمساندة المصدرين لفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على الأسواق الحالية.

وأشارت جامع إلى أن مصر حريصة على وجود منصات تجارة الكترونية حيث تعمل الحكومة حالياً على إنشاء عدد من منصات التجارة الإلكترونية مع الأسواق التي ترتبط معها مصر باتفاقيات تجارية وبصفة خاصة السوق الافريقي لا سيما وأن السوق الأفريقي يعد من أهم الأسواق الواعدة لمصر في المرحلة الحالية كما أن مصر تعتبر نافذة للأسوق الأوروبية على السوق الإفريقي.

وأضافت أن الوزارة بصدد إجراء حركة تنقلات في مكاتب التمثيل التجاري بالخارج وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبتوجيه من مجلس الوزراء لتفعيل دور هذه المكاتب بما يعود بالنفع على مجتمع المصدرين، لافتة إلى أن مكاتب التمثيل التجاري تقوم بدور محوري خاصة في قارة إفريقيا في الترويج للصادرات المصرية وتوفير المعلومات والبيانات لكافة المصدرين بشأن الأسواق المستهدفة.

وأكدت الوزيرة عدم وجود تضارب بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية لا سيما بعد إطلاق خريطة الاستثمار الصناعية التي تتيح كافة التفاصيل الخاصة بالأراضي القابلة للتخصيص عبر خريطة الاستثمار الصناعي وذلك بهدف اتاحة الأراضي لكافة المستثمرين على حد سواء بكل شفافية ودون وساطة او محسوبية وبما يقضى على ظاهرة تسقيع الاراضي، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم حاليا بمراجعة شاملة لكافة الأراضي الصناعية التي تم تخصيصها للتأكد من أن الأراضي المخصصة يتم استغلالها في المشروع الذي تم الاتفاق عليه أثناء التخصيص.

ولفتت جامع الى ان الوزارة ملتزمة بتقديم خدمات التنمية الصناعية وتشجيع أصحاب المشروعات على بدء مشروعاتهم ونجاحها بغض النظر عن جهة الولاية التي تتبع لها الأرض المخصصة طالما أن إقامة المشروع سيصب في النهاية في صالح مجتمع العالم والاقتصاد المصري ككل.

وقالت الوزيرة ان المبادرة تتضمن برنامج متكامل لتحويل السيارات المتقادمة؛ سواء أجرة أو ميكروباص إلى العمل بالغاز الطبيعي، كما وجه الرئيس مؤخرا، بإدخال السيارات الملاكي لهذا البرنامج، وخاصة السيارات التي مضى على صنعها أكثر من ٢٠ عاما، مشيرة إلى أن هذا التغيير لن يتحقق في يوم وليلة بل يتطلب تغيير الثقافة العامة لمستخدمي السيارات وتوفير بنية تحتية وتشريعية تحقق هذا الغرض.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ شريف كامل رئيس غرفة التجارة الأمريكية أنه من الضروري أن تركز الحكومة حاليا على وضع رؤية شاملة لمرحلة ما بعد زوال أزمة فيروس كورونا المستجد للتعامل مع التحديات التي خلفتها هذه الأزمة، لافتا إلى أن قطاع الصناعة والتجارة من القطاعات المهمة الداعمة للاقتصاد وللنمو الاقتصادي ولا سيما فيما يتعلق بتوفير فرص عمل للشباب، لافتا إلى أن الدولة المصرية نجحت خلال سنوات معدودة في تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والمجمعات الصناعية الكبرى وجذب الاستثمار إليها.

و تبحث مع اعضاء جمعية رجال اعمال الاسكندرية تعزيز التعاون المشترك للإرتقاء بالقطاعات الانتاجية والتصديرية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الوزارة تنفذ رؤية شاملة لدعم ومساندة كافة القطاعات الصناعية والتجارية وتفعيل دور الجهات التابعة للوزارة في خدمة المجتمع الصناعي والمصدرين والمستوردين، مشيرة الى حرص الوزارة على توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال تفعيل القوانين بلوائح تنفيذية واضحة الى جانب تحقيق التكامل بين كافة الجهات التابعة للوزارة وفض التشابكات فيما بينهما للمساهمة فى تحسين مناخ الصناعة والاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية للسوق المصري

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقدته الوزيرة- عبر خاصية الفيديو كونفرانس- مع اعضاء جمعية رجال اعمال الاسكندرية برئاسة المهندس/ محمد صبري رئيس مجلس ادارة الجمعية، حيث استعرض اللقاء دور الجمعية فى تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخطط ومبادرات التعاون المستقبلي بين وزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وجمعية رجال اعمال الاسكندرية

وقالت الوزيرة ان الجمعية تعد احدى الجمعيات الرائدة في مجال تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمتلك خبرات كبيرة لتنمية هذا القطاع الحيوي، مشيرة الي ان الجمعية تقوم بدور فاعل في مجال تقديم البرامج التدريبية وخدمات الرعاية الاجتماعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واشارت جامع الى ان الصناعة الوطنية قامت بدور هام لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد حيث ساهمت في توفير المواد الغذائية والمستلزمات الطبية بالسوق المصري، كما بذلت الحكومة جهود كبيرة للحفاظ على معدلات الانتاج الصناعي والحفاظ على العمالة وتعويض العمالة غير المنتظمة وذلك من خلال تدشين مبادرات تمويلية ميسرة وتأجيل مستحقات الحكومة لدى المصانع خلال الازمة، لافتة الى ان رفع الحظر تدريجيا ساهم فى استعادة دوران عجلة الانتاج واستقرار السوق الداخلي.

ونوهت الوزيرة الى ان مبادرة احلال المركبات المتقادمة تستهدف تحويل ١٤٧ ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي للاستفادة من وفرة الغاز الطبيعي في مصر وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات البنكية، مشيرةً في هذا الإطار الى ان هناك فرصة للجمعيات الاهلية للمشاركة بمبادرة احلال المركبات المتقادمة وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي والتي اعلنت عنها الحكومة مؤخراً للارتقاء بنمط حياة المواطن المصري ودعم الصناعة الوطنية.

وحول طلب الجمعية بأهمية رفع الحد الاقصى للإقراض للجمعيات الاهلية اشارت جامع ان هذا الامر يتم دراسته داخل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تمهيداً لعرضه على الاجتماع المقبل لمجلس ادارة الجهاز لإقراره وهو الامر الذي يسهم في تفعيل دور الجمعيات الاهلية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر واتاحة المزيد من البرامج التمويلية لهذه المشروعات.

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد صبري رئيس مجلس ادارة جمعية رجال اعمال الاسكندرية حرص الجمعية على تفعيل برامج التعاون مع وزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة فيما يتعلق بتنمية قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً الى ان الجمعية اتاحت الفترة الماضية ٥ مليون قرض بقيمة ١٧,٥ مليار جنيه.

واشار الى ان الجمعية تستهدف انشاء ١٢ فرع جديد لها بـ ٤ محافظات ليصل اجمالي عدد فروع الجمعية الى ١٠٠ فرع بـ١٤ محافظة، لافتاً الى ان الجمعية تضم ٣٠٠ عضو ويبلغ رأسمال الشركات الاعضاء بالجمعية ٧٠ مليار جنيه وتوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٤٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة

نيفين جامع: تعاون وثيق بين مصر ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد

مجموعة البنك الاسلامي تخصص ٢,٣ مليار دولار حزمة استجابة استراتيجية لمساعدة الدول الاعضاء...و٧٠٠ مليون دولار من مؤسسات القطاع الخاص

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الدولة على تفعيل التعاون مع مختلف مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية لمساندة القطاع الخاص لمواجهة تداعيات ازمة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩) على الاقتصاد المصري، مشيرة الى ان هناك برامج عديدة للتعاون المثمر والبناء بين الحكومة المصرية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ١٢,٨ مليار دولار بـ ٣٣٨ مشروع، وذلك في قطاعات الطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والخدمات الصحية والاجتماعية والتجارة واستيراد السلع الاستراتيجية والتعليم.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي القتها خلال مشاركتها - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - بندوة القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول استجابة مجموعة البنك لجائحة كوفيد – ١٩»، وقد شارك بالندوة الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الى جانب عدد من المدراء التنفيذيين للمؤسسات التمويلية التابعة للبنك والامين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات.

واشارت جامع الى ان القطاع الصناعي المصري والذي يرتبط بسلاسل التوريد والتجارة العالمية قد تأثر تأثراً كبيراً بهذه الازمة خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، لافتة الى ان الأزمة تعد فرصة كبيرة للمصنعين المصريين لتوطين صناعات مدخلات ومستلزمات الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي وإحلال الواردات.

ولفتت الى ان برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي تبنته الحكومة المصرية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، قد انعكست

نتائجه بصورة إيجابية على مؤشرات الأداء الاقتصادي وقطاع الأعمال والتجارة والصناعة المصري، مشيرة الى أن التزام الحكومة المصرية بذلك البرنامج ساهم بشكل كبير في قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة تحديات وتداعيات تلك الأزمة.

واشارت الى ان مصر تتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حيث بلغت العمليات التمويلية للمؤسسة في مصر نحو ٩,٦ مليار دولار، آخرها التمويل الذي اعتمدته المؤسسة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية لتوفير السلع الأساسية في ظل أزمة فيروس كورونا، هذا إلى جانب تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج مثل مساهمة مصر في المرحلة الأولى من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية AFTIAS والتي تعد قصة نجاح تستحق الإشادة، ونتطلع كذلك لتطبيق المرحلة الثانية من المبادرة.

ولفتت جامع الى ان مصر تتعاون ايضاً مع البنك في اطار انضمامها لمبادرة جسور التجارة العربية الأفريقية والذي يهدف لتطوير شراكات تجارية بين الدول الأعضاء بالمؤسسة والمنطقة الأفريقية والتي تلعب مصر دوراً هاماً بها باعتبارها بوابة للسوق الأفريقي، إلى جانب مبادرات أخرى جاري العمل عليها بالتعاون مع المؤسسة مثل مشروع المرأة في التجارة العالمية She Trades تقديراً لدور المرأة الهام في المجتمع وزيادة قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، وبرنامج «مشروع القطن المصري» لرفع جودة القطن المصري بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي سيستفيد منه عدد كبير من المزارعين المصريين.

واوضحت الوزيرة ان المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تستثمر نحو ٢٣٠ مليون دولار بقطاعات مختلفة في مصر تشمل الصناعات الغذائية، والطاقة المتجددة، إلى جانب إتاحة تمويل في عدد من القطاعات الأخرى، مشيرة الى انه يجرى حالياً التفاوض مع المؤسسة لتوفير قروض خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ومن جانبه اوضح الدكتور/ بندر بن حمد حمزة حجار رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الى انه في اطار متابعة مجموعة البنك الاسلامي لتداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا على الدول اعضاء المجموعة وتقدير مدى الضرر الواقع على اقتصادات هذه الدول، فقد خصص البنك حزمة استجابة استراتيجية بقيمة ٢,٣ مليار دولار أمريكي لدعم الدول الاعضاء خلال هذه المرحلة.

واشار رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الى ان مؤسسات القطاع الخاص التابعة للمجموعة قد خصصت ايضاً حزمة تمويلية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار امريكي للمساهمة في تقليل الضرر الواقع على اقتصادات الدول الاعضاء بسبب جائحة كوفيد ١٩.

فى لقاء موسع لوزيرة التجارة والصناعة عبر خاصية الفيديو كونفرانس ممثلو البنك الدولي يشيدون بالتطور الايجابى فى نسب انجاز المكون الصناعى ببرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر خلال الـ ٦ أشهر الماضية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على تعزيز التعاون القائم مع البنك الدولي في كافة البرامج والمشروعات التنموية المشتركة وبصفة خاصة في برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع البنك ويستهدف دفع عجلة التنمية بمحافظتي سوهاج وقنا لجعلهما أكثر جذبًا للاستثمارات، ولتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتطوير نموذج للتنمية الإقليمية والمحلية المتكاملة يمكن تعميمه في كافة أرجاء الجمهورية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقدته الوزيرة- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع ممثلي البنك الدولي برئاسة الدكتور محمد ندا، خبير أول التنمية الحضرية بالبنك الدولي والمسؤول عن فريق الدعم الفني لبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بقنا وسوهاج وذلك لبحث أخر مستجدات برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر .

وقالت الوزيرة إن اللقاء تناول أهم مكونات البرنامج الذي يقوم على شقين أولهما دعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية ومناخ الأعمال من خلال تحسين البنية التحتية ومنظومة الإدارة بالمناطق الصناعية، ودعم التكتلات الإنتاجية لتحفيز الاستثمارات، وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للأعمال، في حين يتمثل الشق الثاني في تحسين الحصول على الخدمات والبنية التحتية وجودة حياة المواطنين من حيث التطوير المؤسسي وبناء القدرات للإدارة المحلية، وتطوير منظومة التخطيط المحلي المتكامل وتفعيل آليات تحديد الاحتياجات التنموية، مع تحسين الوصول للبنية الأساسية والخدمات، وتحسين نظم التعاقدات والإدارة والصيانة وضمان جودة الأعمال المنفذة، بالإضافة إلى حوكمة عملية إدارة التنمية المحلية.

وأوضحت جامع أن البرنامج شهد تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمكون الصناعي المحلي خلال الستة أشهر الماضية، مشيرة إلى أن عدد المستفيدين من البرنامج زاد إلى ٥ مليون مواطن من إجمالى ٨ ملايين بالمحافظتين في صورة خدمات بنية تحتية وصرف صحي وطرق، وهو ما ساهم بشكل كبير في تراجع معدل الفقر بهما، إلى جانب زيادة عدد الشركات المستفيدة من البرنامج إلى ٤ آلاف شركة.

وأوضح الدكتور محمد ندا، خبير أول التنمية الحضرية بالبنك الدولي والمسؤول عن فريق الدعم الفني لبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بقنا وسوهاج أن البرنامج شهد طفرة كبيرة في الأداء خلال الأشهر القليلة الماضية بفضل المتابعة المستمرة لوزيرة التجارة والصناعة والمجهود الكبير الذي بذلته الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مشيراً إلى أن البرنامج بدأ فعلياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ ويبلغ تمويله ٥٠٠ مليون دولار مقدمة من البنك و٤٥٧ مليون دولار مقدمة من الحكومة المصرية.

ومن جانبه أشاد الدكتور هشام الهلباوي، مدير وحدة تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بجهود وزيرة التجارة والصناعة في منح دفعة لهذا البرنامج من خلال السعي لتخصيص ٤ مليار جنيه للمكون الصناعي المحلي لمدة عامين وذلك لترفيق المناطق الصناعية للمستثمرين، لافتا إلى أن نسب الإشغال شهدت تزايداً بمجرد الإعلان عن ترفيق الأراضي الصناعية في محافظتي سوهاج وقنا.

وأضاف الهلباوي أن البرنامج لديه خطة لترفيق ٤ مناطق صناعية كاملة في محافظتي سوهاج وقنا، حيث تم طرح منطقتين في محافظة سوهاج هما غرب جرجا وغرب طهطا وقريبا سيتم طرح منطقتين بمحافظة قنا، مشيراً إلى أن البرنامج قد أرسل مذكرة لمجلس الوزراء بشأن تحقيق الربط لخلق نافذة واحدة للإجراءات بين الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتنمية الصناعية ووزارة التنمية المحلية لتبسيط وتوحيد الإجراءات أمام المستثمرين.

ولفت السيد/ جاد سلهاب، كبير مسؤولي تنمية القطاع الخاص بالبنك الدولي إلى أهمية دور ومشاركة القطاع الخاص في البرنامج في تحسين البنية التحتية والجودة الأمر الذي سيسهم في خلق مزيد من فرص العمل وجذب مزيد من الاستثمارات لهذه المحافظات الواعدة، مشيراً إلى أن البنك يعمل حالياً على إعداد دراسة استراتيجية لمعرفة نتائج تحسن مناخ الاستثمار وسينتهي من إعدادها العام الجاري

بهدف انسياب حركة التجارة بين مصر والمملكة تسجيل هيئة الرقابة على الصادرات و الواردات ضمن جهات تقويم المطابقة العالمية ببرنامج «سابر» السعودى

فى اطار جهود وزارة التجارة والصناعة واجهزتها التابعة لتيسير حركة التبادل التجارى بين مصر ودول العالم خاصة الدول العربية ، أعلن المهندس اسماعيل جابر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات تسجيل الهيئة ضمن جهات تقويم المطابقة العالمية المقبولة ببرنامج «سابر» السعودي بموافقة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وذلك بلائحة الجلود و الأحذية و المنتجات النسيجية.

وقال أن هذه الموافقة تأتي في إطار التعاون المتواصل بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات و الهيئة السعودية للمواصفات و المقاييس و الجودة السعودية حيث ستسهم في تسهيل عملية انتقال السلع والمنتجات إلى السوق السعودى وهو ما سينعكس إيجابا على زيادة معدلات التبادل التجارى بين مصر والمملكة، مشيرا الى ان الهيئة تدعو الشركات المنتجة والمصدرين والمستوردين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتقدم اليها للحصول على شهادات مطابقة المنتجات طبقا لمتطلبات اللوائح والمواصفات القياسية السعودية المعتمدة من برنامج «سابر» بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

وأشار رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات إلى أن المنصة الالكترونية لبرنامج «سابر» تتيح كافة المعلومات عن البرنامج وبيانات حول النطاقات الجغرافية الدولية لجهات تقويم المطابقة المقبولة دوليا لديها ومنها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات بالنطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتا الى ان المنصة تتيح أيضا بيانات باللوائح الفنية المعتمدة بالبرنامج حاليا موضحا بها ارقام وأسماء المواصفات القياسية السعودية ومتطلباتها.

وأوضح المهندس اسماعيل جابر أن المنصة تسهم أيضا في تسريع إجراءات تسجيل شهادات إلمطابقة المطلوبة للمنتجات الاستهلاكية الكترونيا سواء المستوردة أو المصنعة محليا وتقليل الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الجمركية للمنتجات الاستهلاكية بالجمارك السعودية إلى جانب رفع مستوى المنتجات الأمنة والحد من المنتجات غير المطابقة للوائح والمواصفات.

و أضاف ان تسجيل الهيئة فى منظومة سابر يأتي استكمالا للنهج الذي تبنياه الهيئة للتوافق مع أعلى معايير الجودة الدولية، حيث تأتى الهيئة في مقدمة الجهات الحاصلة على شهادة الجودة أيزو ١٩٠٠١-، كما أن جميع معامل الهيئة حاصلة على شهادة الجودة أيزو ١٧٠٢٥- في مجال فحص المواد الغذائية والصناعية، مشيراً إلى أن الهيئة هي الجهة الوحيدة في مصر الحاصلة على شهادة الجودة أيزو ١٧٠٦٥- في مجال مطابقة الجودة للأجهزة المنزلية التي تعمل بالغاز المسال.

الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
Saudi Standards, Metrology and Quality Org.

شهادة قبول جهة لتقويم مطابقة
Notification Certificate of Conformity Assessment Body

Conformity Assessment Body Name:	General Organization for Export and Import Control (GOEIC) –
Geographical Region:	Middle East and North African Africa
Main Office Address:	New cargo village, International Cairo airport, Egypt.
Responsible Person:	Ismail gaber mohamed
Contact Information:	Tel: 0-26023688647 Email: Goeic.gov.eg@gmail.com

The above establishment has been approved as conformity assessment body further to its request on 26 / 04 / 2020 according to SASO decision of (adoption of the regulation approval) No: (1185) Date: 10/11/2015 to conduct: (Certification of Products) activity listed in annex. Annex specifies the technical scope

Notification Number: P-CB 0384

Date of issue: 20/ 07 /2020
Validity of Certificate: three years from the date of issue

نائب محافظ الهيئة للمطابقة والجودة
Deputy Governor of Conformity and Quality Affairs
Eng. Saud B. Alaskar

وأكد جابر حرص الهيئة على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة لمجتمع المصدرين والمستوردين عن طريق تطبيق أحدث النظم والالتزام بالقواعد المتبعة دوليا في إجراءات الفحص وسحب العينات بما يسهم في تيسير حركة التجارة بين مصر والأسواق الخارجية.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع سفير ألمانيا بالقاهرة مستقبل التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين والاستثمارات الألمانية بالسوق المصري

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً مع الدكتور/ سيريل جان نون سفير ألمانيا بالقاهرة- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- استعرضت خلالها مستقبل التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين وموقف الاستثمارات الألمانية بالسوق المصري وعدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وقالت الوزيرة إن العلاقات الاقتصادية المصرية الألمانية تشهد خلال المرحلة الحالية تطورات كبيرة على الصعيدين التجاري والصناعي مشيرة الى إن المباحثات تناولت إمكانيات الاستفادة من التجربة الالمانية في تنمية وتطوير القطاع الصناعي المصري باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد القومي خاصة وأن المانيا تمتلك خبرات كبيرة وتكنولوجيات متقدمة في مجال الصناعة.

وأضافت أن هناك فرصاً ضخمة أمام دوائر الاعمال الألمانية للاستثمار في السوق المصري في عدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية لتلبية احتياجات السوق المحلى والتصدير لأسواق الاقليمية وبصفة خاصة السوق الإفريقي، مؤكدة في هذا الإطار حرص الحكومة على تيسير إجراءات الاستثمار بالسوق المصري من خلال ميكنة الإجراءات وتفعيل منظومة الشباك الواحد.

هذا وقد استعرضت وزيرة التجارة والصناعة توجهات الدولة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والتي تضمنت استمرار العملية الإنتاجية وعدم توقف المصانع والحفاظ على العمالة، مشيرةً إلى أن الحكومة استهدفت أيضا تعميق الصناعة الوطنية والتوسع في صناعات إحلال الواردات إلى جانب جذب إلمزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصري، هذا فضلاً عن تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية خلال فترة الأزمة وبصفة خاصة للقطاعات التصديرية ذات الميزات التنافسية المرتفعة مثل قطاعي الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية.

وحول العلاقات التجارية بين البلدين، أوضحت جامع أن حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا بلغ خلال النصف الأول من العام الجاري ٢ مليار و١١١ مليون دولار منها ٢٩٠ مليون دولار صادرات مصرية ومليار و٨٢١ مليون دولار واردات، مشيرةً إلى أن أهم الصادرات المصرية للسوق الألماني تتضمن مواد البناء والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة والمنتجات الكيماوية والأسمدة والصناعات الغذائية وأهم الواردات تشمل السلع الهندسية والإلكترونية والصناعات الطبية.

ومن جانبه أكد الدكتور/ سيريل چان نون، سفير ألمانيا بالقاهرة حرص بلاده على تنمية علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين لمستويات متميزة خلال المرحلة الحالية فضلاً عن دعم مصر بمختلف المحافل والمنظمات الدولية، مشيراً إلى أن هناك توجها إيجابياً لدى دوائر الاعمال الألمانية للعمل بالسوق المصري باعتباره محورا رئيسيا للأسواق الإقليمية وأسواق دول القارة الأفريقية.

و تبحث مع أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين دعم الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات خلال جائحة كورونا

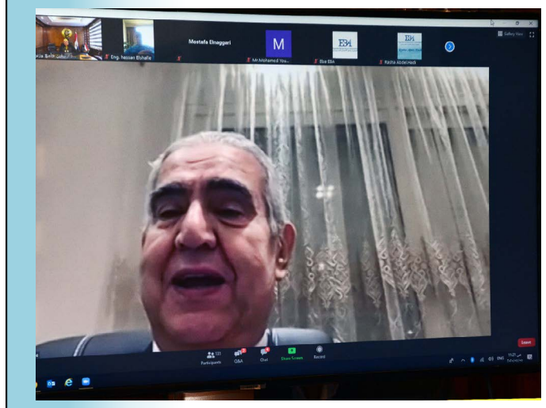

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه يجري حاليا وضع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين في القطاع الصناعي خاصة وأن الهيئة تأتي ضمن هيئات الوزارة المختصة بتقديم خدمات لرجال الصناعة والمستثمرين، مشيرة إلى حرص الوزارة على تهيئة بيئة ومناخ الأعمال أمام المستثمرين بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إلى السوق المصري ومن ثم زيادة معدلات الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل فضلا عن زيادة الصادرات.

وقالت إن الوزارة تسعى حالياً لوضع آلية واضحة ومحددة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن عدم استيراد أي منتج له مثيل محلي بهدف دعم الصناعة الوطنية وتخفيض فاتورة الاستيراد وذلك من خلال الاعتماد على الصناعة المحلية، لافتة إلى أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لتعميق التصنيع المحلي في ظل أزمة كورونا وذلك من خلال إزالة العقبات التي تواجه المصنعين والعمل على توفير مستلزمات الإنتاج وموائمة التكلفة حتى يستطيع المنتج المحلي المنافسة مع نظيره المستورد.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقدته الوزيرة عبر تقنية الفيديو كونفرانس مع أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين لبحث تأثير الواردات على الصناعة المحلية في مرحلة ما بعد فيروس كورونا وكيفية زيادة القيمة المضافة والنهوض بالصادرات وتعميق الصناعة الوطنية، أدار اللقاء المهندس/ مجد الدين المنزلاوي رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

وأوضحت جامع أن الوزارة حريصة على تسويق المجمعات الصناعية والتوسع في إنشاءها وتحقيق التشبيك داخل المجمعات بين الصناعات الصغيرة والكبيرة بما يسهم في تحقيق التكامل بين سلاسل التوريد والإنتاج، مشيرة إلى أهمية أن تكون هذه المجمعات مجهزة بشبكة خدمات إدارية وتكون ذات بيئة صالحة للإنتاج.

وأكدت الوزيرة حرص الحكومة على توفير الطاقة للقطاع الصناعي بأسعار تنافسية حيث يتم دراسة هذا الأمر باستمرار من خلال اللجنة الوزارية للطاقة التي تنعقد كل ٦ أشهر لمراجعة أسعار الطاقة واتخاذ القرار الذي يخدم توجهات الدولة، لافتة إلى أن الحكومة توصلت خلال اجتماع اللجنة السابق إلى تخفيض سعر الغاز للقطاع الصناعي إلى ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية وذلك في إطار حرص الدولة على توفير آليات الطاقة للمصنعين بأفضل الحلول الممكنة.

وردا على عدد من الأسئلة الموجهة للوزيرة، قالت جامع إن مصر نجحت في ظل أزمة فيروس كورونا الحفاظ على استمرار عجلة الإنتاج في كثير من القطاعات فضلا عن الحفاظ على العمالة بالمصانع، مشيرة إلى أن الوزارة اتخذت عددا من القرارات بوقف تصدير المخزون الاستراتيجي لبعض السلع الأساسية مع عمل بعض الاستثناءات للمصدرين المرتبطين بعقود تصدير قبل إصدار القرارات وذلك للحفاظ على الفرص التصديرية والأسواق الخارجية للمصدرين المصريين.

وأوضحت جامع أن مصر تستعد حالياً لإنشاء عدد من منصات التجارة الإلكترونية مع الأسواق التي ترتبط معها اتفاقيات تجارية وبصفة خاصة السوق الأفريقي والذي يعد من أهم الأسواق الواعدة للصناعة المصرية في الوقت الراهن، مشيرة إلى إمكانية تحقيق التكامل مع الجمعية والاستفادة من خبرتها في إخراج هذه المنصة بالشكل الذي يليق بصورة مصر.

ومن جانبه قال المهندس/ مجد الدين المنزلاوي، رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية إن الجمعية حريصة على ضرورة الاستعداد الجيد لفترة ما بعد جائحة فيروس كورونا، مشيراً إلى وجود اهتمام كبير من القيادة السياسية بالصناعة الوطنية لتطويرها والنهوض بها، مؤكداً أنه يجب أن يترجم اهتمام الدولة بالصناعة بخطوات عملية وتنفيذية وتحديد المتطلبات لتطوير القطاع والنهوض به من خلال بحث سبل النهوض بالصناعة الوطنية والاستعداد الجيد لبدء انطلاقة ومرحلة جديدة.

عبر تقنية الفيديو كونفرانس
وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع السفير الإيطالى بالقاهرة تفعيل برامج التعاون التنموى بين البلدين

نيفين جامع : وفد من كبريات الشركات الإيطالية يزور القاهرة قريبا لبحث إقامة شراكات صناعية وتجارية مع القطاع الخاص المصرى

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن وفد يضم ممثلى عدد من كبريات الشركات الإيطالية سيزور مصر خلال الفترة القريبة المقبلة لبحث إقامة شراكات صناعية وتجارية مع نظرائهم المصريين ، مشيرة إلى أن الوفد الايطالى يستهدف تعزيز التعاون بين البلدين فى مجالات الجلود والرخام والغزل والنسيج.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذى عقدته الوزيرة مع السيد/ جامباولو كانتيني سفير إيطاليا بالقاهرة -عبر تقنية الفيديو كونفرانس- والذى تناول سبل تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية والصناعية بين البلدين خلال المرحلة الحالية إلى جانب إستعراض تطورات برامج التعاون التنموى بين مصر وايطاليا فى مختلف المجالات ، وقد شارك فى اللقاء الدكتور فرانسيسكو بانيني رئيس المكتب التجارى الإيطالى بالقاهرة والسيد/ أحمد رضا معاون الوزيرة لشئون الصناعة .

وقالت الوزيرة أن اللقاء تناول سبل تفعيل البرامج التنموية الإيطالية فى مصر خاصة فى مجالات نقل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المتطورة وتوفير الآلات والمعدات الإيطالية للصناعة المصرية الى جانب تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خاصة فيما يتعق بمشروعات دعم القطاع الصناعي وتقديم برامج تدريبية ودعم فني لرفع كفاءة وتيسير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت إلى أنه يجرى حاليا التنسيق بين الحكومتين المصرية والإيطالية لإنشاء مشروع للنقل البحرى السريع (الرو-رو) بين البلدين يستهدف تسهيل حركة التجارة البينية بين مصر وايطاليا ودول قارة أوروبا فى قطاع الحاصلات الزراعية ،مشيرة إلي أن الفترة المقبلة ستشهد مشاورات بين المسئولين فى البلدين لوضع الخطط الزمنية لتفعيل هذا الخط الملاحى

وقالت الوزيرة إن حجم التبادل التجارى بين مصر وإيطاليا بلغ خلال النصف الأول من العام الجارى مليار و ٨٢٧ مليون دولار منها ٦٣٦ مليون دولار صادرات مصرية ومليار و ١٩١

مليون دولار واردات

ومن جانبه أكد السيد / جامباولو كانتيني سفير إيطاليا بالقاهرة عمق وتاريخية العلاقات الثنائية المصرية الإيطالية خاصة فى المجال الإقتصادى ،مشيراً إلى أن إيطاليا تمثل الشريك التجارى الأول لمصر بقارة اوروبا وخامس الشركاء التجاريين على مستوى العالم.

وقال ان إيطاليا تمثل محوراً هاماً لنفاذ الصادرات الزراعية المصرية بالسوق الإيطالى بصفة خاصة وأسواق دول الإتحاد الأوروبى بصفة عامة كما تمثل مصر مقصداً متميزا لعدد كبير من المنتجات الإيطالية .

وإستعرض كانتينى عدد من مشروعات التعاون الإنمائى بين البلدين والتى تشمل مشروع القطن من البذرة إلى الكسوة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومشروع فى مجال تجفيف الطماطم بالإضافة إلى مشروع لدعم مزراعى التمور بواحة سيوة فضلا عن مشروع دعم مدينة الجلود بالروبيكى والذى يمثل نقلة هامه فى مجال تطوير صناعة دباغة وتصنيع الجلود فى مصر.

وزيرا التجارة و الصناعة واالإنتاج الحربي يبحثان تعزيز التعاون المشترك بين الوزارتين

قامت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بزيارة اللواء محمد أحمد مرسي – وزير الدولة للإنتاج الحربي وذلك بمقر ديوان عام الوزارة حيث وجهت التهنئة للوزير على ثقة القيادة السياسية فى توليه المنصب الوزارى .

كما تناول اللقاء بحث الملفات المشتركة القائمة بين الوزارتين وتم إستعراض آخر مستجدات التعاون والخطط المستقبلية المخطط تنفيذها .

وقد أعربت وزيرة التجارة والصناعة عن ثقتها فى خطة عمل اللواء / محمد أحمد مرسي - وزير الدولة للإنتاج الحربي لتاريخه المشرف وخبرته السابقة فى مجال التصنيع الحربي والمدنى من خلال عمله السابق بالهيئة العربية للتصنيع التى تعد الذراع الصناعى المتكامل مع شركات الإنتاج الحربي لإحداث طفرة صناعية كبرى والنهوض بالتصنيع المحلى وزيادة النشاط

التجارى وجذب المزيد من الإستثمارات ، وكذا التعاون مع القطاع الخاص والجهات التصنيعية بالدولة.

وفد من قيادات التجارة والصناعة يتفقد مقر الوزارة بالعاصمة الادارية الجديدة

قام وفد من قيادات وزارة التجارة والصناعة برئاسة السيدة/ أماني الشيمي، مستشارة الوزيرة لشؤون التخطيط الاستراتيجي بجولة تفقدية لمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة لمتابعة سير العمل من كافة العمليات الإنشائية للمبنى وذلك تمهيداً لانتقال الوزارة للعاصمة الإدارية الجديدة خلال الفترة المقبلة، وتأتي هذه الجولة في إطار خطة الوزارة للاستعداد للانتقال إلى المبنى الجديد والذي يضم٧ طوابق ويستوعب كافة العاملين بالوزارة الى جانب عدد من القطاعات التابعة حيث تقوم حالياً اللجنة المكلفة بإدارة عملية الانتقال بمتابعة مراحل الانتهاء من عمليات الانشاء أولاً بأول حيث يجري حالياً التنسيق مع جميع قطاعات الوزارة لاستيفاء بيانات جميع العاملين والاعداد لعملية الانتقال.

جامع تستعرض مع أعضاء الجمعية المصرية لشباب الاعمال الحوافز الواردة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعا موسعا -عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع اعضاء الجمعية المصرية لشباب الاعمال برئاسة المهندس شريف الجبلي حيث تناول اللقاء استعراض اهم الحوافز الواردة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فضلا عن رؤية الوزارة لتنمية القطاع الصناعي وزيادة معدلات التصدير.

وقالت الوزيرة ان قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي تم إقراره من مجلس النواب يمثل نقلة نوعية في تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي والذي يعد محرك رئيسي لقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة، لافتة الى انه جاري حاليا الاعداد لوضع اللائحة التنفيذية للقانون وذلك بمشاركة واسعة من كافة الوزارات والجهات المعنية وبصفة خاصة من مجتمع الأعمال بهدف التوصل الى لائحة تلبى كافة متطلبات العاملين في هذا القطاع الى جانب مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع على المستويين المحلى والعالمي.

وأشارت جامع الى ان القانون الجديد نص ولأول مرة على تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما وضع آليات مرنه وجديدة ومستحدثة لتيسير إتاحة التمويل لأصحاب هذه المشروعات بما يساعد على التوسع في تمويل واقامة هذه النوعية من المشروعات فضلا عن التوسع في تقديم الحوافز المالية وغير المالية، مشيرة الى ان القانون الجديد وضع آلية محفزة لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتشجيعها للتحول إلى القطاع الرسمي.

وفيما يتعلق بتنمية وتطوير قطاعي الصناعة والتصدير اكدت وزيرة التجارة والصناعة ان الوزارة قامت خلال الفترة الماضية بعقد العديد من الاجتماعات مع منظمات الاعمال وعلى رأسها اتحاد الصناعات والمجالس التصديرية والغرف التجارية بهدف ايجاد حلول جذرية للتحديات التي تواجه المنتجين والمصدرين، وبصفة خاصة بعد انتشار جائحة كورونا ، حيث حرصت الوزارة على استمرار دوران عجلة الانتاج لتلبية احتياجات السوق المحلى من السلع الاساسية والمستلزمات الطبية وتصدير الفائض للأسواق الخارجية مع الحفاظ على العمالة المتواجدة بالمصانع.

وأضافت ان الوزارة بصدد ميكنة منظومة الخدمات بعدد من الجهات التابعة بهدف التيسير على المستثمرين ومجتمع الاعمال في الحصول على خدمة متميزة وفى إطار زمني محدد، حيث تم البدء بالهيئة العامة للتنمية الصناعية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وصندوق تنمية الصادرات، مؤكدة ان تيسير اجراءات منح الخدمات يمثل ركيزة اساسية لخلق بيئة استثمارية جاذبة وعامل رئيسي في تنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولفتت جامع الى انه تم اعادة تشكيل المجالس التصديرية وادخال دماء جديدة من الشباب بهدف الاستفادة من فكرهم المتطور في زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفتح اسواق جديدة بالإضافة الى تعظيم الاستفادة من جهاز التمثيل التجاري في خدمة مجتمع المصدرين وتوفير المعلومات والفرص الاستثمارية بمختلف الاسواق العالمية.

وفى ردها على تساؤل أحد أعضاء الجمعية حول تركيز الحوافز الواردة بقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على القطاع الصناعي، أوضحت وزيرة التجارة والصناعة ان الحوافز موجهه لكافة انواع المشروعات الصناعية والخدمية ، وان كان قطاع الصناعة يمثل اولوية أولى نظرا لدوره الكبير في توفير فرص العمل امام الشباب فضلا عن ارتفاع القيمة المضافة للمنتج الصناعي، مشيرة الى ان حجم تمويل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال العام الماضي بلغ ٦ مليار جنيه، استحوذت المشروعات الصناعية على ١٥٪ منها والباقي لمشروعات خدمية وتجارية.

ومن جانبه أكد المهندس شريف الجبلي رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال حرص اعضاء الجمعية على التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للتعرف على توجهات الوزارة على المديين القصير والبعيد وبما يسهم فى وضع خارطة طريق مشتملة الأركان من حوافز واليات تمويل لتنمية وتطوير الصناعة المصرية، مشيرا الى اهمية الاستفادة من التجارب الدولية في انشاء التجمعات الصناعية المتخصصة وتنمية الصادرات.

و نشارك في الاجتماع الاول للمجلس التصديرى للصناعات الكيماوية بعد إعادة تشكيله

شاركت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة - عبر خاصية الفيديو كونفرانس - في الاجتماع الأول للمجلس التصديرى للصناعات الكيماوية بعد اعادة تشكيله برئاسة المهندس خالد ابو المكارم، والذى تناول تأثيرات جائحة كورونا على موقف الانتاج والتصدير للشركات الكيماوية وكذا خطة المجلس للأنشطة الترويجية خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة ان الوزارة تسعى بالتعاون مع كافة المجالس التصديرية لتحقيق طفرة في معدلات التصدير خلال المرحلة المقبلة خاصو وان الصناعة المصرية تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها للتواجد في الاسواق الخارجية، مشيرة الى ان اهمية قيام كل مجلس بتحديد الاسواق المستهدفة ووضع خطة شاملة للارتقاء بصادرات القطاع ليس فقط على مستوى الشركات الكبيرة والمتوسطة، وانما الشركات الصغيرة ايضا بهدف فتح المجال امام جميع الشركات للارتقاء بجودة منتجاتهم والمنافسة في السوقين المحلى والخارجي.

وفى هذا الإطار طالبت جامع أعضاء المجلس بأهمية التواصل مع اصحاب الوحدات الانتاجية بمجمع الصناعات البلاستيكية بمنطقة مرغم بالإسكندرية لتحقيق التكامل بين المصانع الكبيرة والمتوسطة المتواجدة داخل هذا المجمع ومساعدتهم ايضا في تسويق منتجاتهم وتمكينهم من التصدير للأسواق الخارجية.

وحول مطالبة أعضاء المجلس بأهمية ايجاد آلية سريعة لسداد مستحقات الشركات لدى صندوق تنمية الصادرات، لفتت الوزيرة الى ان الوزارة ستقوم وبالتنسيق مع كافة المجالس التصديرية ببدء خطة ميكنة اجراءات العمل داخل الصندوق، حيث يمثل هذا الأمر ضرورة حتمية خاصة في ظل الظروف الحالية، وهو الأمر الذي سينعكس ايجابا على سرعة سداد مستحقات الشركات المصدرة لدى الصندوق.

ومن جانبه اكد المهندس خالد ابو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية حرصه على التنسيق مع الوزارة فيما يتعلق بأهم التحديات التي تواجه الشركات الكيماوية المصدرة، مشيرا الى انه على الرغم من الظروف الصعبة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كورونا الا ان قطاع الصادرات الكيماوية لا يزال يمثل الحصان الرابح لقطاع التصدير المصري حيث يستحوذ على ٢٥٪ من حجم الصادرات المصرية بإجمالي ٥,٦ مليار دولار، كما يصل حجم الإنتاج الكلى للصناعات الكيماوية الى حوالى ٦٠ مليار دولار سنويا.

واشار ايضا الى ان القطاع سيشهد خلال المرحلة القريبة المقبلة ضخ استثمارات جديدة في مجالات صناعة البتروكيماويات والأسمدة وذلك على الرغم من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، وهو ما يؤكد اهمية وقوة هذا القطاع وجاذبيته امام المستثمرين المحليين والاجانب، مشيرا في هذا الإطار الى أن واردات القطاع من مستلزمات الإنتاج انخفضت خلال الـ٤ شهور الأولى من العام الجاري بنسبة ٣٢٪ وذلك نتيجة الاعتماد على مدخلات الإنتاج المحلية كبديل للمستوردة.

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً باستمرار فرض رسوم مكافحة اغراق نهائية على الواردات المغرقة من صنف البطانيات المصنعة من الالياف التركيبية ذات المنشأ او المصدرة من الصين لمدة ٥ سنوات

اصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بمد العمل بالقرار الوزاري الخاص بفرض رسوم مكافحة اغراق نهائية على الواردات المغرقة من صنف البطانيات (عدا الكهربائية) المصنعة من الالياف التركيبية بمقاسات واوزان مختلفة وان كانت على هيئة رولات بنسبة تتراوح من ٥٤-٧٧٪ من القيمة CIF وبما لا يقل عن ١,٥٣ دولار/ كيلو جرام الى ١,٨٩ دولار/ كيلو جرام ذات المنشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وذلك لمدة ٥ سنوات أخرى تنتهي في ٢٤ اغسطس من عام ٢٠٢٥.

وقال السيد/ ابراهيم السجيني رئيس قطاع المعالجات التجارية ان القطاع تلقى طلبا مؤيداً مستنداً خلال شهر اكتوبر الماضي من اتحاد الصناعات المصرية ممثلاً عن الصناعة المحلية لمراجعة رسوم مكافحة الاغراق النهائية المفروضة على الواردات المغرقة من صنف البطانيات المصنعة من الالياف التركيبية بدعوى ان انهاء العمل برسوم مكافحة الاغراق النهائية المفروضة حالياً من شأنه ان يؤدى الى احتمال استمرار أو تكرار الاغراق والضرر على الصناعة المحلية

واضاف ان لجنة التحقيق بالوزارة وفي ضوء ما توصلت اليه من نتائج تأكدت من ان الواردات من هذا الصنف لازالت ترد بأسعار مغرقة ولذلك أوصت باستمرار فرض رسوم مكافحة الاغراق النهائية على هذه النوعية من البطانيات والعمل بالقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن لمدة ٥ سنوات اخرى جدير بالذكر ان وزير التجارة والصناعة كان قد وافق على بدء إجراءات تحقيق المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات المغرقة من صنف البطانيات المصنعة من الألياف التركيبية بمقاسات وأوزان مختلفة (عدا الكهربائية) وإن كانت على هيئة رولات ذات المنشأ أو المصدرة من الصين خلال شهر نوفمبر الماضي

وقد تم اخطار منظمة التجارة العالمية خلال شهر ديسمبر الماضي ببدء إجراءات تحقيق المراجعة النهائية ضد الواردات المُشار إليها، كما تم اتاحة الفرصة لكافة الأطراف لإبداء وجهات نظرها وفقاً للآلية التي حددها القانون الدولي والتشريع المحلي في هذا الصدد من خلال قوائم الأسئلة التي تم إرسالها للصناعة المحلية والمستوردين والمنتجين والمصدرين الاجانب وللسفارة الصينية بالقاهرة، كما تم التحقق من البيانات المقدمة في ردها على قوائم الأسئلة قبل اتخاذ القرار النهائي.

ومن ناحية اخرى وافقت السيدة/ نيفين جامع وزير التجارة والصناعة على بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من صنف السجاد الميكانيكي وأغطية الارضيات من مواد نسيجية أو صناعية أو تركيبية وإن كانت جاهزة المصدرة من أو ذات منشأ دولة تركيا.

وأوضح السيد / ابراهيم السجيني رئيس قطاع المعالجات التجارية ان القطاع سبق وان تلقى شكوى مؤيدة مستندياً من الصناعة المحلية ويمثلها شركة النساجون الشرقيون تدعي فيها أن واردات الصنف المشار إليه ترد الي مصر بأسعار مغرقة وتُسبب ضرراً مادياً للصناعة المحلية، مشيراً الى قيام القطاع بفحص دقة وكفاية البيانات التي وردت بالشكوى المقدمة، وتم إخطار حكومة تركيا بقبول الشكوى، كما تم رفع تقريراً الى اللجنة الاستشارية، والتي وافقت على توصيات القطاع.

ولفت السجيني الى أنه سيتم إخطار منظمة التجارة العالمية عن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من الصنف المُشار إليه، كما سيتم ارسال قوائم الأسئلة الى الأطراف المعنية، وكذا سيتم إجراء زيارات تحقق ميدانية للأطراف المعنية للتحقق من البيانات المقدمة في ردها على قوائم الأسئلة قبل اتخاذ القرار النهائي، كما سيتم أتاحه الفرصة لكافة الأطراف لإبداء وجهات نظرها وفقاً للآلية التي حددها القانون الدولي والتشريع المحلي في هذا الصدد.

الرقابة على الصادرات والواردات تتيح خدمة إدراج شهادة المنشأ إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة

في اطار تنفيذ خطة وزارة التجارة والصناعة نحو التحول الرقمي وميكنة الخدمات المقدمة لمجتمع الاعمال من الجهات التابعة للوزارة، أعلن المهندس/ اسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، أن الهيئة ستتيح خدمة إدراج شهادة المنشأ الكترونيا من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة وذلك بدءًا أول يوليو ٢٠٢٠ سواء من الأجهزة المكتبية أو المحمولة واللوحية والهواتف الذكية وذلك في إطار جهود الهيئة نحو التحول الرقمي وللتيسير على المتعاملين مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتماشيا مع الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الدولة لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وأوضح جابر أن هذه الخطوة تأتي تمهيداً لبدأ العمل على الإصدار الإلكتروني لشهادات المنشأ تماشياً مع السياسات التجارية العالمية للدول المبرم معها اتفاقيات تجارية دولية بهدف سرعة انهاء اجراءات الإفراج عن الرسائل المصدرة الى الخارج في موانئ الوصول.

وقال رئيس الهيئة أنه سيكون من الضروري أن يقوم المتعاملون بتسجيل الدخول على الموقع الإلكتروني للهيئة وإدراج بيانات شهادة المنشأ وطباعتها، وبعد ذلك التوجه إلى شباك تقديم الخدمة بمنافذ الهيئة وتقديم شهادة المنشأ المطبوعة لاستكمال باقي الإجراءات، مشددًا على ضرورة التزام المتعاملين بكافة الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا المستجد، والتي تتضمن ارتداء الكمامة، والحفاظ على مسافة مترين على الأقل بين كل شخص والآخر، وتجنب الحديث في أماكن الانتظار.

واشار الى ان النظام الجديد يسهم فى الحفاظ على الصحة العامة وتيسير الإجراءات على المتعاملين ، لافتاً الى أنه في حالة مواجهة صعوبة أو مشكلة في التسجيل، يمكن للعميل الاتصال على الخط الساخن للهيئة على رقم ١٩٥٩١.

المركز الإعلامي لوزارة التجارة والصناعة ينفى صدور قرار بفرض رسوم إغراق نهائية على الواردات التركية من صنف السجاد الميكانيكي وأغطية الأرضيات المصنعة من مواد النسيج التركيبية

نفى المركز الإعلامي لوزارة التجارة والصناعة صحة الخبر الذي تداولته بعض المواقع الإلكترونية بشأن صدور قرار من وزيرة التجارة والصناعة بمد العمل بالقرار الوزاري رقم ٦١٨ لسنة ٢٠٢٠ والخاص بفرض رسوم إغراق نهائية على الواردات المغرقة من صنف السجاد الميكانيكي وأغطية الأرضيات المصنعة من مواد النسيج التركيبية ذات منشأ أو المصدرة من دولة تركيا لمدة ٥ سنوات.

وقد أكد البيان الصادر عن المركز الإعلامي عدم صدور قرار في هذا الشأن خاصة وأن الوزيرة قد أصدرت مطلع شهر يوليو ٢٠٢٠ قراراً بالموافقة على بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من هذا الصنف، ومن ثم بدأت سلطة التحقيق ممثلة في قطاع المعالجات التجارية في اتخاذ الإجراءات المتعلقة ببدء التحقيق.

وفى هذا الإطار أوضح السيد ابراهيم السجيني رئيس قطاع المعالجات التجارية أن آلية فرض رسوم على أي منتج تخضع لإجراءات ودراسات مستفيضة قد تستغرق عاما لإقرار ما إذا كان سيتم فرض رسوم من عدمه، مشيراً إلى أنه منذ صدور موافقة السيدة وزيرة التجارة والصناعة على بدء إجراءات التحقيق مطلع الشهر الجاري فقد قام القطاع بإخطار منظمة التجارة العالمية ببدء اجراءات التحقيق والمتمثلة في ارسال قوائم الأسئلة الى الأطراف المعنية وإجراء زيارات تحقق ميدانية للأطراف المعنية للتحقق من البيانات المقدمة في ردها على قوائم الأسئلة قبل اتخاذ القرار النهائي، فضلاً عن أتاحه الفرصة لكافة الأطراف لإبداء وجهات نظرها وفقاً للآلية التي حددها القانون الدولي والتشريع المحلي في هذا الصدد.

بكل فخر
صنع في مصر

مبادرة علامة الجودة
«بكل فخر صنع في مصر»

إنطلاقـا مـن إسـتراتيجية وزارة التجـارة والصناعـة المصرية الهادفـة الي مضاعفة معدل النمو الصناعي والتوسـع فـي الإسـتثمار الصناعـي وتعميق الصناعـة المحلية وتفعيـل الإعتماد علي المنتج المحلي ومكونات الإنتاج لإحلال الواردات وزيادة الصادرات ومسـاندة المنشآت الصناعية لتطبيق أعلى معاييـر الجودة ونظم الإدارة. قامت وزارة التجارة والصناعة في أغسـطس ٢٠١٦ بالاعلان عن علامة الجودة « بكل فخر صنع في مصر « و هـي ملكية حصرية لـوزارة التجارة والصناعة و مسـجلة كعلامـة مراقبة وجودة فـى الفئات من ١ إلي ٣٤ طبقـا لاتفاقية «نيس» والخاصة بتقسـيم السـلع والخدمات المراد تسجيل علامات تجارية عليها.

تمنـح علامـة الجـودة « بـكل فخـر صنع فـي مصر «بواسـطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية المؤهلة من القطاعين الخاص و الحكومي والتي تعتبر شـعاراً للمنشـآت التي تطبق معايير الجودة الشـاملة المعتمـدة مـن جهـات الإعتمـاد المصريـة أو الدولية وتميز المنشآت المصنعة لمنتج مصري عالي الجودة. وتعمل علامة « بكل فخر صنع في مصر « أيضا علي تحسـين الصورة الذهنية لدي المستهلك عن المنتجات المحليـة و المنشـآت المصنعـة لها ممـا ينعكس علي زيادة مبيعات وطلبات الشراء لتلك المنشآت و الإرتقاء بمستوي جودة المنتجات كما انها تحمي المستهلك من المنتجـات المصنعة بالقطاع غير الرسـمي التي لا تطبق معايير الجودة المحلية والدولية.

المعايير الأساسية لمنح العلامة:

يتوجـب علي المنشـآت المتقدمة إجتيـاز التقييم الـذي يقوم به الفريـق المختص مـن خلال زيارة ميدانيـة والتوافق مع معايير (التخطيط الإسـتراتيجي، الموارد البشـرية، التسـويق، الانتاج، نظم الطاقة و ترشـيدها، النظام البيئي و ادارة المخلفات و إدارة الجـودة) والحصـول علي نسـبة ٧٠٪ علي الأقـل و يتم إصدار العلامة للمنشآت المؤهلة خلال ١٠ أيام عمل (في المتوسط) من تاريخ اجراء التقييم للمنشأة.

المستندات المطلوبة للحصول علي العلامة:

- صورة حديثة من السجل الصناعي - صورة من رخصة التصنيع السارية - صورة من شهادات الجودة الحاصلة عليها المنشأة.

تكلفة الحصول علي العلامة:

- نسـبة المسـاهمة المقررة طبقا للشروط المعمول بها للمنشآت المسـجلة لدي مركز تحديـث الصناعة من قيمة رسـوم العلامة البالغة ثلاثون الف جنيه مصري (٣٠,٠٠٠ جم).
- ثلاثـون الـف جنيه مصـري (٣٠,٠٠٠ جم) للمنشـآت الغير مسجلة لدي مركز تحديث الصناعة.

إجراءات و خطوات الحصول علي العلامة:

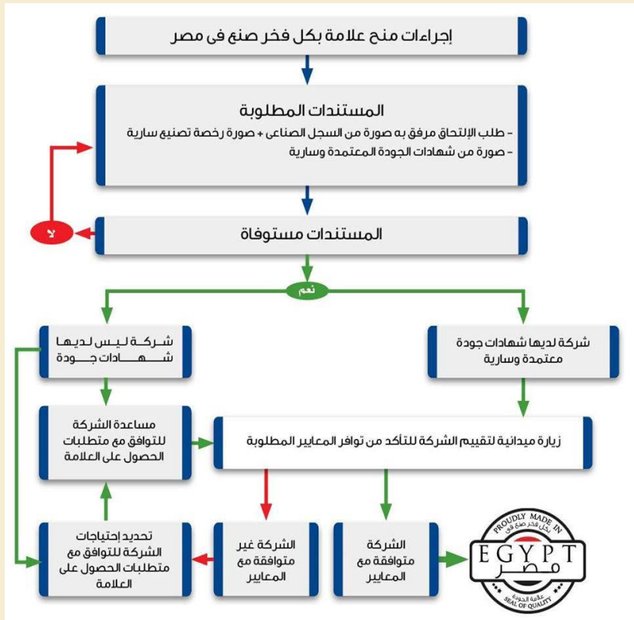

مدة صلاحية العلامة:

- عامان من تاريخ منح العلامة و يتم التجديد بعد إعادة التقييم.

طلب الحصول علي العلامة:

- مقـر المركـز الرئيسـي ١١٩٥ كورنيـش النيـل مبنـي اتحاد الصناعات الدور الثاني، القاهرة.
- أقرب مكتب فرعي لمركز تحديث الصناعة بالمحافظات.
- E-mail: inquiries@imc-egypt.org

أنجازات محققة

تم التعاقد مع (٢٦٦) منشـأة بالقطاعـات الصناعية المختلفة و مـن ثم تم تقييم (٢٤٢) منشـأة منها و ذلك فـي (١٧) محافظة علي مسـتوي الجمهورية و تمكنت (١٩٥) منشأة صناعية منها من إجتياز التقييم بنجاح.

أما بالنسبة للمنشآت التي لم يتسني لها إجتياز التقييم تقوم إدارة منح العلامـة بمركز تحديث الصناعة بإصدار تقرير كامل لجميع المنشـآت التي يتم تقييمها يظهر نقاط عدم التطابق مع المعايير والإجـراءات الواجب تطبيقها وكذلك فرص التحسـين الموجودة حتي يتسني لتلك المنشآت العمل علي معالجة تلك النقاط والتقدم مرة أخري بطلب للمركز لإعادة التقييم

نموذج بيانات إعلان منشآت - يملئ بمعرفة المنشأة

الإسم القانوني للمنشأة (طبقا للسجل التجاري / الصناعي):_____

إسم الشهرة إن وجد: _____ القطاع الصناعي: _____

اسم الشخص المسئول:_____ الوظيفة: _____

المنتجات: _____

_____

سيتم إستخدام البيانات المذكورة أدناه في التعريف بالمنشأة داخل الصفحات الرسمية و مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة التجارة و الصناعة المصرية ومركز تحديث الصناعة بهدف توعية المستهلك المصري بالمنشآت المصرية ذات المنتج عالي الجودة:

1. مؤسس المنشأة: _____
2. تاريخ تأسيس المنشاة: _____
3. عدد فروع المنشآة داخليا و خارجيا: _____
4. إجمالي عدد العاملين بالمنشاة: _____
5. تصنيف المنشأة (كبيرة ـ متوسطة ـ صغيرة): _____
6. حجم إستثمارات المنشأة: _____
7. الإستثمارات الأجنبية بالمنشأة: _____
8. السوق المستهدف (داخلي ـ التصدير): _____
9. الدول التي يتم التصدير لها: _____
10. العميل المستهدف (أفراد ـ تجار ـ مؤسسات): _____
11. قيمة المبيعات السنوية للمنشأة (بالجنيه): _____
12. قيمة الصادرات السنوية للمنشأة (بالجنيه): _____

نقر نحن الموقعين أدناه بأنه لا نمانع بإستخدامكم البيانات المذكورة أعلاه في التعريف عن منشأتنا في الصفحات الرسمية الخاصة بوزارة التجارة و الصناعة المصرية ومركز تحديث الصناعة:

- إسم الشخص المسئول _____ التاريخ:_____
- التوقيع:_____ ختم المنشأة:_____

1

جامع: تحويل ١٤٧ ألف سيارة للعمل بالغاز

■ نيفين جامع

أكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أن الوزارة تنفذ رؤية شاملة لدعم ومساندة كافة القطاعات الصناعية والتجارية وتفعيل دور الجهات التابعة للوزارة فى خدمة المجتمع الصناعى والمصدرين والمستوردين، وشددت على حرص الوزارة على توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال تفعيل القوانين بلوائح تنفيذية واضحة الى جانب تحقيق التكامل بين كافة الجهات التابعة للوزارة وفض التشابكات فيما بينهما للمساهمة فى تحسين مناخ الصناعة والاستثمار

وزيرة التجارة والصناعة:

حصر ١,٨ مليون مركبة ضمن مبادرة إحلال السيارات القديمة

■ كتب - محمد مصطفى حافظ

اعلنت نيفين جامع وزيرة الصناعة والتجارة، أنه تم حصر بمبادرة «إحلال

في إطار الحرص على الارتقاء بنمط الحياة، وتوفير سيارة تعمل بالغاز وكذلك دخول سيارات الملاكى التى

مشددة على أن هذه المبادرة تهدف إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وهناك وزارات عديدة

مدبولى يجدد الثقة فى نيفين جامع رئيسا لجهاز المشروعات

كتب محمود سعيد:

أصدر د. مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، قرارا بتجديد الثقة فى نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة كرئيس تنفيذى للجهاز لمدة عام، كما أصدر قرارا بتعيين المهندس طارق شاش رئيس القطاع المركزى للتخطيط والتعاون الدولى بالجهاز نائبا للرئيس التنفيذى للجهاز.

وأكدت «جامع» أن هذا القرار يأتى فى مرحلة تشهد عددا كبيرا من التحديات التى تواجه قطاع المشروع خاصة فى ات مساعد والتوس

تحديث الصناعة» يعلن عن فتح باب الاستفاده من الشراكة الألمانية

بقلم: نجلاء الرفاعي

GIZ، مشيرا إلى أن البرنامج يستهدف تفعيل قنوات التعاون الاقتصادي وتعميق مجالات التعاون التجاري والتنموي بين

المصرية على أحدث سبل إدارة الأعمال وما يرتبط بها من ثقافة التعاملات التجارية وبخاصة مع المنشآت الأ

خلال لقائها جمعية رجال الأعمال عبر الفيديو كونفرانس

جامع: اللائحة التنفيذية لقانون التنمية الصناعية تشمل تيسيرات للمستثمرين

■ كتب - محمد حماد

أمام اجتماع «جهاز تنمية المشروعات» المقبل

«جامع»: رفع الحد الأقصى للإقراض للجمعيات الأهلية

كتبت: د. نجلاء الرفاعي

كشفت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أنه جارى دراسة الطلب المقدم من جمعية رجال الأعمال برفع الحد الاقصى للأقراض للجمعيات الأهلية، مشيرة إلى أن هذا الأمر يتم دراسته داخل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تمهيداً لعرضه على الاجتماع المقبل

وإتاحة المزيد من البرامج التمويلية لهذه المشروعات.

وقالت «جامع»، إن الوزارة تنفذ رؤية شاملة لدعم ومساندة كافة القطاعات الصناعية والتجارية وتفعيل دور الجهات التابعة للوزارة فى خدمة المجتمع الصناعي والمصدرين والمستوردين،

تحقيق التكامل بين كافة الجهات التابعة للوزارة وفض التشابكات فيما بينهما للمساهمة فى تحسين مناخ الصناعة والاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية للسوق المصري.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذى عقدته

استعرض اللقاء دور الجمعية فى تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخطط ومبادرات التعاون المستقبلي بين وزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وجمعية رجال أعمال الإسكندرية.

وفي ردها على تساؤل حول تفعيل دور مركز تحديث الصناعة، أوضحت الوزيرة أن المركز يعد أحد

«جامع» تشارك فى اللقاء الشهرى لغرفة التجارة الأمريكية

أعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه يجرى حالياً صياغة برنامج جديد للمساندة التصديرية وذلك بدعم وتوجيه من رئيس مجلس الوزراء وبالتنسيق والتعاون مع جميع القطاعات التصدير

ضمن إجراءات مواجهة تداعيات «كوفيد 19»

حزمة بـ 2.3 مليار دولار من «البنك الإسلامي» لمساعدة الدول الاعضاء.. و«جامع» تشيد بالتعاون الوثيق بين مصر والمؤسسة التمويلية

كتبت - د.نجلاء الرفاعي

أزمة فيروس كورونا المستجد التي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، وقد تعرض الاقتصاد المصري كسائر دول العالم للعديد من التداعيات الاقتصادية السلبية جراء هذه الأزمة، مشيرة إلى أن الأزمة أدت إلى اضطراب ملحوظ في التجارة الدولية وسلسلة التوريد على المستوى العالمي.

وأشارت "جامع"، إلى أن القطاع الصناعي المصري والذي يرتبط بسلاسل التوريد والتجارة العالمية قد تأثر تأثراً كبيراً بهذه الأزمة خاصة فيما

الذي اعتمده المؤسسة بقيمة 200 مليون دولار، لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية لتوفير السلع الأساسية في ظل أزمة فيروس كورونا، هذا إلى جانب تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج مثل مساهمة مصر في المرحلة الأولى من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية والتي تعد قصة نجاح تستحق الإشادة، وتنطلق كذلك تطبيق المرحلة الثانية من المبادرة.

وأوضحت وزيرة التجارة والصناعة أن المؤسسة

ومن جانبه، أوضح الدكتور بندر بن حمد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أنه في أطار متابعة مجموعة البنك الإسلامي لتداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا على أعضاء المجموعة، وتقدير مدى الضرر الواقع اقتصادات هذه الدول، فقد خصص البنك استجابة استراتيجية بقيمة 2.3 مليار دولار

الشريعة الإسلامية.

11 شركة مصرية تشارك بمعرض اكسبو أمريكا

كتب - محمد العوضى

أعلن المجلس التصديرى للملابس الجاهزة عن مشاركة ١١ شركة مصرية فى معرض Global Apparel Sourcing Expo USA ٢٠ المنعقد إلكترونيا، خلال الفترة من ١٥ يوليو حتى ١٤ أغسطس ٢٠٢٠.

ينظم المعرض الاتحاد الدولى للملابس (IAF) بالتعاون م

Foursource Technology وهيئة Sourcing Journal.

وأوضح المجلس أن المشاركة تأتى بالتعاون مع مشروع GTEX/

ارتفاع صادرات مصر لأكبر 5 شركاء تجاريين خلال الربع الأول

1.5 مليار دولار انخفاضا فى الواردات

نيفين جامع: برنامج جديد للمساندة التصديرية بالتنسيق مع المصدرين

نيفين

كتب يحيى نجيب:

أعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه يجرى حاليا صياغة برنامج جديد للمساندة التصديرية بالتنسيق والتعاون مع كافة

أن حصلت توافق على البرنامج الجديد سيسهم فى تحقيق مستهدفات الحكومة لزيادة معدلات التصدير مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف طبيعة نشاط كل قطاع لتصديرى الأمر الذى يتعكس

الأعمال باعتباره شريكا أساسيا للحكومة فى تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادى وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة بما يسهم فى الحفاظ على سير عجلة الإنتاج والحفاظ

تواجه مجتمع الأعمال.

وأوضحت الوزيرة أنه رغم انتهاء العمل ببرنامج المساندة التصديرية خلال شهر يونيه الماضى والذى استفاد منه عدد كبير من

والمستندات المطلوبة لصرف المساندة وذلك بهدف القضاء على البيروقراطية والتنسيق مع الوزارات المعنية من خلال ميكنة العمل

جامع: ميكنة منظومة الخدمات لإيجاد بيئة استثمارية جاذبة

■ كتب - محمد مصطفى حافظ - نهى الشرنوبى

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنه جارى ميكنة منظومة الخدمات بعدد من الجهات التابعة بهدف التيسير على المستثمرين ومجتمع الاعمال فى الحصول على خدمة متميزة وفى اطار زمنى محدد، حيث تم البدء بهيئتى التنمية الصناعية والرقابة على الصادرات والواردات وصندوق تنمية الصادرات، بهدف تيسير

اجراءات منح الخدمات يمثل ركيزة اساسية لخلق بيئة استثمارية جاذبة وعاملا رئيسيا فى تنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وقالت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خلال الاجتماع -عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع اعضاء الجمعية المصرية لشباب الاعمال ان القانون الجديد نص ولأول مرة على تعريف

موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، كما وضع اليات مرنه وجديدة ومستحدثة لتيسير إتاحة التمويل لأصحاب هذه المشروعات بما يساعد على التوسع فى تمويل واقامة هذه النوعية من المشروعات فضلا عن التوسع فى تقديم الحوافز المالية وغير المالية .

التسويق الرقمي والمعارض الإفتراضية ...ومستقبل التجارة العالمية

المصدر: تقارير اقتصادية ومواقع اخبارية عالمية

يعتبر قطاع المعارض والمؤتمرات من أكثر القطاعات التي تأثرت تأثراً بالغاً بفعل أزمة فيروس كورونا المستجد نظراً للإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول حول العالم بمنع الأنشطة التي تسمح بالتجمعات ومنها المعارض والمؤتمرات والفعاليات، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في طريقة تسويق الشركات لمنتجاتها وفي الوقت ذاته الحفاظ على سلامة الجمهور والعملاء والمشترين ومنع التجمعات.

ومن أبرز تلك التغيرات اللجوء إلى فكرة إقامة المعارض الافتراضية وتنشيط التجارة الإلكترونية، وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ستعتمد الشركات أكثر من أي وقتٍ مضى على استراتيجيتها الرقمية حيث سيصبح التواجد التجاري الرقمي في كثير من الحالات العامل الذي سيسِم مستقبل كل شركة وقدرتها على البقاء في السوق خاصة في ظل توقف النوافذ الاعتيادية المتعلقة بالفعاليات والمعارض التقليدية.

تأثير فيروس كورونا المستجد على المعارض والمتاجر

لقد تضررت صناعة الفعاليات بشدة من أزمة الفيروس حيث سجلت انخفاضاً بنسبة ١٥,١٪. كما كشفت تقارير عالمية عن تغيّرات في سلوكيات الشراء حول العالم، وذلك بفعل أزمة الفيروس. كما ان هناك توقعات بانخاض إجمالي الإنفاق الإعلاني في عام ٢٠٢٠ في ٥١٪ من العلامات التجارية الكبرى مقارنة بعام عام ٢٠١٩. ومع ذلك، تتوقع العديد من العلامات التجارية زيادة إنفاقها عبر القنوات الرقمية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠.

وفي أعقاب تفشي فيروس كورونا المستجد توجهت العديد الشركات إلى تحويل ميزانيات التسويق المخصصة لفعاليات الصناعة إلى التسويق على شبكة الانترنت.

التسويق الرقمي وزيادة المبيعات بفعل الأزمة

شهدت المتاجر الإلكترونية بالعديد من أنحاء العالم إقبالًا كثيفًا من قبل المستهلكين منذ بداية أزمة فيروس كورونا لشراء المنتجات عبر هذه المتاجر حيث اضطر بعضها لتوظيف آلاف من العمال حول العالم للعمل بالمستودعات وفى خدمة توصيل الطلبات للتعامل مع هذه الكثافة، حيث يفضل الكثير من الزبائن البقاء في منازلهم وشراء حاجاتهم على الانترنت.

وتتميز المتاجر الإلكترونية عن التقليدية بالعديد من المزايا ومنها السهولة والسرعة في العمليات التسويقية بواسطة جهاز الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي، فقد أصبحت منصات التجارة الإلكترونية أساسًا لنجاح أي مشروع، خاصة أنه لا يمكن لأي صناعة الهروب من هذا التطور الذي حدث في عمليات البيع بواسطة شبكة الإنترنت.

فوائد التسويق الإلكتروني

تكمن الميزة الرئيسية للتسويق الرقمي في أنه لا يتطلب التفاعل وجهاً لوجه حيث يمكن للمسوقين بسهولة الحصول على صورة جيدة لعائد إنفاقهم على الاستثمار والأنشطة التي تولد أكبر عدد من العملاء وبأي تكلفة، بالإضافة إلى مرونة الاتصالات عبر الإنترنت .

المعارض الإفتراضية

أصبحت المعارض التجارية الافتراضية الحل الأمثل للوصول العالمي وهي توفر فرصًا جديدة للمصنعين، وتزيل الحواجز الجغرافية حتى تتمكن الشركات من الوصول إلى جمهور أكبر بكثير من المعارض التقليدية فضلاً عن كونها البديل الآمن لهذه المعارض .

أمثلة للمعارض الافتراضية

حقق قطاع تنظيم المعارض والفعاليات الافتراضية بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة ١٠٠٪ خلال الأشهر الماضية، كما بدأ معرض هانوفر ميسي الألماني، وهو معرض تجاري دولي كبير للتكنولوجيا الصناعية، لأول مرة افتراضياً في يوليو. بينما انطلق في اليابان معرض الإلكترونيات الاستهلاكية «سيتيك» ومعرض طوكيو للألعاب عبر الإنترنت.

وفي الصين، انطلق معرض كانتون الدولي التجاري عبر الإنترنت للمرة الأولى في تاريخه خلال شهر يونيه الماضي حيث اجتذب المعرض الافتراضي ما يزيد عن ٢٠ ألف عارض في عدد كبير من الصناعات، كما لجأ معرض جنيف الدولي للسيارات إلى الكشف عن منتجات شركات صناعة السيارات والمؤتمرات الإخبارية على الإنترنت بعد إلغاء عرض هذا العام. بينما قدمت شركة BMW سيارتها الكهربائية الجديدة i٤ في مؤتمر صحفي رقمي من ميونيخ، في حين عقد المنافسون دايملر وفولكس واجن فعالياتها الخاصة على الإنترنت.

• استحوذ قطاع الصادرات الكيماوية على ٢٥٪ من حجم الصادرات المصرية باجمالى ٥,٦ مليار دولار، كما يصل حجم الإنتاج الكلى للصناعات الكيماوية الى حوالي ٦٠ مليار دولار سنوياً.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا خلال النصف الأول من العام الجاري ٢ مليار و١١١ مليون دولار منها ٢٩٠ مليون دولار صادرات مصرية ومليار و٨٢١ مليون دولار واردات.

• يسهم قطاع مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية بنحو ٢٥٪ من الصادرات المصرية للأسواق العالمية وبقيمة ٥ مليار دولار سنوياً .

• حققت صادرات قطاع مواد البناء خلال النصف الأول من العام الجارى زيادة ملحوظة بنسبة قدرها ٢٤٪ حيث بلغت ٣ مليار و ٢٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٢ مليار و ٤٣٧ مليون دولار

• خصصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ٢,٣ مليار دولار حزمة استجابة استراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء و٧٠٠ مليون دولار من مؤسسات القطاع الخاص.

• أنجزت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برامج عديدة للتعاون المثمر والبنّاء مع الحكومة المصرية بقيمة ١٢,٨ مليار دولار في ٣٣٨ مشروع وذلك فى قطاعات الطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والخدمات الصحية والاجتماعية والتجارة واستيراد السلع الاستراتيجية والتعليم.

• بلغت العمليات التمويلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مصر نحو ٩,٦ مليار دولار وآخرها التمويل الذي اعتمدته المجموعة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية لتوفير السلع الأساسية.

• مبادرة احلال المركبات المتقادمة تستهدف تحويل ١٤٧ ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي.

• بلغ حجم تمويل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال العام الماضى ٦ مليار جنيه واستحوذت المشروعات الصناعية على ١٥٪ منها والباقي لمشروعات خدمية وتجارية

• جمعية رجال اعمال الاسكندرية اتاحت ٥ مليون قرض بقيمة ١٧,٥ مليار جنيه وتستهدف إنشاء ١٢ فرع جديد لها بـ ٤ محافظات ليصل اجمالي عدد فروع الجمعية الى ١٠٠ فرع بـ ١٤ محافظة وتضم ٣٠٠ عضو ويبلغ رأسمال الشركات الاعضاء بالجمعية ٧٠ مليار جنيه وتوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٤٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.

• حققت الصادرات المصرية غير البترولية خلال ٢٠١٩ تزايد في بعض القطاعات كان من ابرزها قطاع الصناعات الغذائية ليسجل ٣,٤٢٨ مليار دولار بنسبة زيادة ١٠ ٪ مقارنة ٢٠١٨ حيث سجل ٣,١٠٨ مليار دولار كما حققت صادرات الحاصلات الزراعية ٢,٢٧٠ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٧ ٪ مقارنة بالعام السابق حيث بلغت ٢,١١٣ وحقق قطاع الملابس الجاهزة ١,٦٩٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٥ ٪ مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث سجل ١,٦٠٤ مليار دولار .

• بلغت رسائل الواردات الغذائية المقبولة عام ٢٠١٩ عدد ٨٣ الف و ٩٤٧ رسالة بوزن إجمالي ٣٦,١٦٠,٠٨٩ طن.

• بلغت رسائل الواردات الصناعية المقبولة خلال عام ٢٠١٩ عدد ١٥٩الف و ٣٦ رسالة بوزن إجمالي ١٠,٤٢١,٨٣٠ طن.

التنظيم والإدارة يبحث تدريب موظفي الدولة اليكترونيا

واصل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، دراسته بشأن الجدول التنفيذي للخطة التدريبية لموظفي الدولة للعام المالي الجديد ٢٠٢٠-٢٠٢١، في ضوء تداعيات جائحة كورونا وخفض عدد كبير من الجهات الحكومية أعداد موظفيها.

وكشف الجهاز انه تم إرجاء إقرار الخطة التدريبية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والوحدات المحلية والتي كان من المقرر أن تنفذ بداية من شهر يوليو الجاري، لحين الانتهاء من الدراسة الخاصة بمدى إمكانية تنفيذ البرامج التدريبية وآليات تطبيقها، مع بحث إمكانية إجراءها الكترونيا عن بعد أو تقليص أعداد المتدربين لتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي.

وأشار الجهاز إلى أنه من المتوقع أن تنتهي المشاورات بشأن تطبيق الخطة التدريبية وحسم مدى إمكانية إقرارها رسميًا، على ان يكون واحدًا من أهم البرامج المدرجة بالخطة حزمة تدريبية للموظفين حديثي التعيين حول أساسيات الوظيفة العامة «بداية»، وآخر حول إدارة الدولة المصرية والأطر التشريعية الحاكمة للوظيفة العامة والمفاهيم الأساسية للوظيفة العامة، ومهارات العمل الجماعي والاتصال الفعال، إلى جانب التعريف بمهارات الكتابة الإدارية وإعداد التقارير.

كما تضع الخطة مجموعة أخرى من برامج تدريب المسار الوظيفي الخاصة بالكاريير شيفت ، بهدف تزويد المشاركين بالمعلومات والخبرات اللازمة لرفع مستوى كفاءتهم في العمل، بشرط أن يكون المتقدمين لديهم خبرة سنة على الأقل في مجال الوظيفة.

كما أولت الخطة اهتماما بتأهيل موظفي الجهات الخدمية ذات التعامل المباشر مع الجمهور، من خلال تدريب على فن التعامل مع الجمهور ورضاء المواطنين وتزويد المشاركين في البرنامج ببعض المعارف والمهارات السلوكية في التعامل مع الجمهور، إضافة إلى برنامج بداية جديدة لتأهيل المقبلين على المعاش، الذي يهدف الي تنمية مهاراتهم وثقافتهم تجاه العمل الحر واستثمار امكانتهم الشخصية والخبرات والتجارب وإرشادهم لكيفية التخطيط السليم لمرحلة التقاعد وعرض للتجارب الناجحة.

إختبارات القطن تصدر دراسة جديدة عن كفاءة القطن المصري في صناعة الكمامات

قامت الإدارة المركزية لاختبارات وبحوث الغزل والتيلة بالهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بإجراء دراسة بعنوان (كفاءة وفاعلية القطن المصري في إنتاج كمامة تحمى من Covid-١٩ وتناولت الدراسة عرض المواصفات القياسية المصرية لإنتاج الكمامة النسيجية وتوضيح أنواع الكمامات المتواجدة بالسوق المصري مع تزويد الدراسة بصور توضيحية تبين الفحص الميكروسكوبي لبعض التراكيب النسيجية وغير النسيجية.

هذا وقد تم إعداد الدراسة تحت إشراف السيد المهندس / محمد خضر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن والسيد المهندس/ صفوت الشهاوى مدير عام الهيئة، ويمكن الاطلاع على الدراسة من خلال موقع الهيئة /http://www.egyptcotton-catgo.org

تيسير إجراءات تجديد الإعارات والإجازات لموظفي الجهاز الإدارى للدولة

أصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة منشورا خاص بتيسير إجراءات تجديد الإعارات والإجازات لموظفي الجهاز الإدارى للدولة وذلك لما تمر به دول العالم من ظروف استثنائية لمواجهة جائحة فيروس كورونا وما تبع ذلك من إجراءات احترازية وتقييد حركة السفر من وإلى العديد من دول العالم. وقد جاء المنشور متوافقا مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٤٥٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط إطلاق مدد الإعارات و الإجازات الخاصة بدون أجر متضمنا وجوب موافقة السلطة المختصة على منح الإعارة او الإجازة بدون أجر فى مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الموظف طلبه بالحصول على هذه الإجازة او الإعارة ولما كان الغرض من هذا القرار التيسير على موظفى الجهاز الإدارى للدولة انطلاقا من حرصها على الإهتمام على موظفيها و تيسير حصولهم على استحقاقاتهم الوظيفية بما لا يتعارض مع أحكام القانون حيث قرر تجديد الإعارة أو الإجازة سنويا بناء على طلب يقدم من الموظف قبل انتهاء مدة الإعارة او الإجازة بدون أجر بثلاثين يوم على الأقل دون إشتراط حضوره شخصيا للموافقة على التجديد و اجاز فى هذه الحالة ان ينيب أحد اقاربه حتى الدرجة الثانية او غيرهم بموجب توكيل خاص.

وقد شدد الدكتور صالح الشيخ على تيسير الإجراءات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية وأصدر تعليماته لكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة الإلتزام بأقصى درجات المرونة عند تجديد مدد الإعارات والإجازات للموظفين المتواجدين خارج البلاد والتي تنتهي خلال العام المالي ٢٠٢٠ ويتضمن ذلك الإعلان عن تخصيص وسيلة اليكترونية للتواصل من خلالها لتلقي طلبات التجديد والرد عليهم. واستثنى المنشور من ذلك الموظفين المكلفين بأداء مهام وظيفية خارج البلاد وحالت الظروف دون عودتهم في المواعيد المقررة قانونا وذلك لإعتبارهم قائمين بالعمل خلال تلك الفترة.. كذلك لا ينطبق المنشور على الموظفين المعارين إلى الخارج أو في اجازات خاصة بدون أجر.

تهنئة

خالص التهاني والتمنيات بالتوفيق

للأستاذة/ انتصار البارودي

مدير عام الإدارة العامة لشئون العاملين لندبها لشغل وظيفة رئيس الإدارة المركزية لتنمية الموارد البشرية اعتبارا من ٢٢ يوليو ٢٠٢٠

التمثيل التجاري المصري
Egyptian Commercial Service-ECS

التمثيل التجارى المصرى هو أحد الأجهزة التابعة لوزارة التجارة والصناعة ويعد الجناح الاقتصادى للدبلوماسية المصرية فى الخارج ، والمظلة الرئيسية لعلاقات مصرالاقتصادية الدولية ، وأحد اهم الكيانات العاملة فى مجال دفع وتطوير تجارة مصر الخارجية ، كما يلعب دوراً رياديا متميزا فى دعم وتطوير علاقات مصرالاقتصادية الخارجية سواء على المستوى الثنائى أو متعدد الاطراف بصفته كيان الدولة الدبلوماسى المتخصص فى هذا المجال،ويضطلع التمثيل التجارى بمهام الدبلوماسية التجارية التى تهدف الى تنفيذ خطة الدولة لزيادة الصادرات وترشيد الواردات

يعتبر التمثيل التجارى نافذة ومرآة مصر الاقتصادية لدى دول العالم وتلك المنظمات الدولية والتجمعات الاقليمية المتعددة وبهدف العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ، ومن هذا المنطلق وتحقيقاً لهذا الهدف فقد أسندت الدولة المهام والاختصاصات التالية الى التمثيل التجارى :

- تمثيل مصالح مصر التجارية والاقتصادية لدى مختلف الدول والمنظمات الدولية والاقليمية .
- تنمية الصادرات المصرية والترويج لها فى الأسواق الخارجية.
- تنظيم الواردات والبحث عن أفضل مصادر التوريد .
- جذب الاستثمارات الأجنبية والترويج للمشروعات الاستثمارية المصرية .
-المعارض والأسواق الدولية .
- الاعلام التجارى والاقتصادى .
- حل ومواجهة النزاعات التجارية .
- اللجان والاتفاقيات المشتركة .
- توفير المعلومات الاقتصادية الهامة للمؤسسات المصرية المعنية .

كما يعمل التمثيل التجارى المصرى على دفع ومساندة تواجد الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية وتوفير معلومات لمساندة المصدر المصري للتعرف على الاسواق الخارجية وكذلك توفير أكبر قدر من المعلومات حول مناخ الاستثمار فى مصر وكذا العمل على الترويج للمشروعات الاستثمارية فى مصر وجذب الاستثمارات الأجنبية ، كذالك المشاركة فى تنظيم خطط المعارض وبعثات الترويج المصرية وانتشارها جغرافيا كما يتيح المزيد من المعلومات من خلال الاشتراك بالموقع الالكتروني للتمثيل التجاري

/http://www.ecs.gov.eg

التعرف علي

- الفرص التصديرية
- المعارض الدولية
- المناقصات الدولية
- الدراسات التسويقية
- ادلة المصدر المصري

بيانات الإتصال

العنوان : المقر الرئيسى التمثيل التجارى

برج رقم ٥ ،٦ ،أبراج وزارة المالية الجديدة ، امتداد ش رمسيس، مدينة نصر القاهرة

- الموقع الإلكترونى : www.ecs.gov.eg

- التليفون: ٢٣٤٢٤٠٥٥ (٢٠٢) - فاكس : ٢٣٤٢١١١٦ (٢٠٢)

- مواقع التواصل الإجتماعى:

www.facebook.com/ecs.gov.eg

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg